مَجلّة فصليّة مُحكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازةٌ من وزارة التّعليم العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السنة السادسة- العدد الثالث عشر

محرم ١٤٤٣ هـ- آب ٢٠٢١م

الأمن الاقتصادي
في حكومة الإمام علي (عليه السلام)

Economic Security in Imam Ali's (p b u h)

Government

باسمة محمد صادق الشيبي

خبير متقاعد من وزارة التخطيط

Basma Mohammed Sadiq Ash-Shaybi

A Retired Expert in Planning Ministry

ملخص البحث

يعدُّ العدل والأمن الاقتصادي من أهمِّ القضايا التي تهمُّ البشرية على مرِّ عصورها؛ لأنَّه يتعلَّق بالنظام الذي تتقنن به الحياة وتستمدُّ منه تكاملها، وقد حظيت الإنسانيَّة بمراحل قد تكون وجيزة تحقَّق فيها العدل في أرقى صوره، ومن تلك المراحل حكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)، التي تحققت فيها العدالة والتوازن في اشباع الحاجات ومعالجة الفقر والبطالة، وكان الهدف في هذا البحث مراقبة إجراءات أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في تقنين العدل وتحقيق الأمن الاقتصادي، وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على المنهج الوصفي التحليلي للمؤثرات الاقتصادية والسياسية وتوضيح العلاقة بين المناهج المستعملة في توظيف العوامل الاقتصادية والبيئية وتأثيراتها على التوزيع المتوازن للموارد، والعدالة في تحقيق الأمن الاقتصادي في حكم أمير المؤمنين (عليه السلام)، مع مقارنة ذلك بالوضع الحالي في العراق والمحاولة الجادة في اقتراح حلول للسياسات الاقتصادية في المرحلة الحاليَّة.

Abstract

Economic justice and security are considered of the important problem which concerns human of all time because they relate to the system by which the life codifies and completes. Humanity might have a lucky brief stages of the finest images one of which is Ameer-il-Mu'mineen's government in which justice and balance in meeting the needs and treating poverty and unemployment.

This paper aims at observing Ameer-il-Mu'mineen's procedures in coding justice and achieving the economic security. The method followed in the present study is the analytical descriptive approach of the economic and political influences and explanation of the relation between approaches used in employing the economic and environmental factors and its influences on the balanced distribution of resources and justice in achieving the economic security in Ameer-il-Mu'minee's government compared with the present time in Iraq and the suggesting serious try in suggesting solutions for the economic policies in the present stage.

المقدمة

إنَّ البحث والكتابة عن الإمام علي بن أبي طالب عاجزة أن تلم بشخصية هذا الإمام العظيم البليغ في كتابته وخطبه وعهوده إلى ولاته، العالم في أحكام القرآن وأحاديث الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) كونه تربَّى في كنفه وتتلمذ على يديه؛ فتخلَّق بأخلاقه وأسلوبه في الحياة، وهو الذي قال فيه النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم): «**أَنَا مَدِينَةُ اَلْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فمن أراد العلم فليأتِ المدينة من بابها**»[1].

من المؤكَّد أنَّ هناك العديد من الجوانب التي لم يتمكن الباحث من الولوج فيها؛ نظرًا لمحدودية البحث، وسأظلُّ أبحث وأستقصي كلَّ الجوانب التي تمكِّني من القرب إلى معرفة إمام المتقين، الذي قال فيه النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): «**يا علي لا يعرف الله إلا أنا وأنت، ولا يعرفني إلا الله وأنت، ولا يعرفك إلا الله وأنا**»[2]، هذا قول الرسول محمد خاتم النبيين والمرسلين، فكيف لنا أن نحيط بما لم يعرفه سوى الله ورسوله.

تضمَّن البحث أهمَّ القضايا التي تهمُّ البشرية، إلا وهي العدل والأمن الاقتصادي، وتحقيق العدالة والتوازن في إشباع الحاجات ومعالجة الفقر والبطالة في زمن حكومة الإمام علي (عليه السلام) وما كان الحال في دولته، هذا وقد حُدِّد هدف البحث في تحليل محور الأمن الاقتصادي في حكومة الإمام علي (عليه السلام) مع مقارنته لواقع الأمن والاقتصاد في الوقت الحاضر، ومدى تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية على فاعلية المحاور كافة، إذ تمثَّلت الفرضية الأساسية للبحث في تأثير المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الأمن الاقتصادي والعدالة في توازن وإشباع الحاجات الأساسية للفرد وانتشار الفقر والبطالة، كلُّ هذه المفردات تتأثَّر

بالواقع الاقتصادي والسياسي للبلد ولمختلف المراحل الزمنية.

اعتمد الباحث على استعمال المنهج الوصفي التحليلي للمؤثرات الاقتصادية والسياسية، وتوضيح العلاقة بين المناهج المستعملة في توظيف العوامل الاقتصادية والبيئية، وتأثيراتها على التوزيع المتوازن للموارد، والعدالة في تحقيق الأمن الاقتصادي في حكم أمير المؤمنين، والوضع الحالي في العراق مع وضع السياسات المقترحة.

هذا وقد تمَّ اختيار المحور الثالث من محاور المؤتمر (الأمن الاقتصادي)؛ لكوني متخصِّصةً في هذا المجال، وربط الأمن الاقتصادي من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام) مع ما هو عليه الوضع في البلاد، وقد تضمَّن محور الأمن الاقتصادي العديد من الفقرات:

١. أثر العدالة في صناعة التوازن واشباع الحاجات الأساسية للإنسان في حكومة الإمام (عليه السلام).

٢. استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) في توزيع خزانة بيت المال، وأثره في الأمن الاقتصادي.

٣. مواجهة الفقر والبطالة في حكومة الإمام علي (عليه السلام).

٤. العناية بالكفاءات والأيدي العاملة وذوي المهن والصناعات في فكر الإمام علي (عليه السلام).

وسيتم بحث هذه الفقرات في زمن حكومة الإمام (عليه السلام)، ولمَّا كانت الفقرات المذكورة فيها بعض التداخل سيتم دمج بعض الفقرات عسى الله (جلَّ جلاله) أن يتقبَّل منَّا هذا العمل المتواضع.

الفصل الأول

مفاهيم في النمو والأمن الاقتصادي والعدل والعدالة وتحليلاتها

١. مفاهيم وتحليلات

اولا: مفاهيم في الاقتصاد والأمن

الاقتصادي.

ماهيَّة الاقتصاد: يعدُّ الاقتصاد من أهمِّ مقومات التطور والتنمية في أيِّ بلدٍ تعتمدُ الأسس السليمة في تطويع مواردها المادية والبشرية، ضمن اقتصادها ومؤسساتها لخدمة البلاد والعباد.

عند دراسة الاقتصاد والوضع الاقتصادي سواء في الأزمنة المعاصرة أو في زمن حكومة الإمام علي (عليه السلام) فإنَّ ذلك يتطلب النظر إلى ماهيَّة النظريات الاقتصادية السائدة في تلك الأزمنة، إذ إنَّ مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، وتعد الهدف الرئيس لأغلب النظريات الاقتصادية، وأكثر المواضيع التي تهتمُّ بها إدارة الحكومات التي تسعى لتطوير بلادها وازدهار شعوبها، ولكنَّ هناك فروقًا واضحةً بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[٣].

الأمن الاقتصادي: وضع خبراء الاقتصاد مفاهيم عدة لمصطلح الأمن الاقتصادي، إلَّا أنَّ جميع تلك المفاهيم تدور حول القدرة على حماية المصالح الاقتصادية للدولة وتأمينها، وتوفير سُبل التقدم والرفاهية للمواطن، إضافة إلى لقدرة على امتلاك الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياةً مستقرةً هو وأفراد أسرته.

وهذا التعريف وإن كان يمكن فهمه بشكل عام بأنَّه يعني فقط قدرة المواطن على شراء المنتجات التي توفِّر له احتياجاته الأساسية، إلَّا أنَّه كذلك يشير لضمان إمكانية المواطن اقتصاديًّا على شراء خدمات كالعلاج في المستشفيات والعيادات الخاصة، وقدرته في تعليم أبنائه، والحصول على خدمات معيشيَّة مختلفة، وأنَّه الحالة التي تمكِّن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية

من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام وباحترام كرامتهم، وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى، أي السكن اللائق واللباس إضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم.

في حين أنَّ الله سبحانه وتعالى خلق الكون وقدَّر للنَّاس أرزاقهم من النباتات والأنعام، وجعل من الماء كلَّ شيء حي. إذ ذكر سبحانه وتعالى في سورة المؤمنون ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ * فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٤]، وقال سبحانه وتعالى في السورة نفسها: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٥].

إذ إنَّ قدرة الله سبحانه وتعالى على تصريف الكون أعظم وأكبر من كلِّ النظريات والنماذج الاقتصادية، سواء النظريات الماركسية أو الرأسمالية أو النماذج الكلاسيكية الجديدة. قال تعالى: ﴿مَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[٦].

وفي خضمِّ النظريات الاقتصادية والنظم السياسية التي غزت العالم، ومنها العالم الإسلامي كالرأسمالية التي ترتكز على ثلاث أركان: (حرية الملكية الخاصة، حرية التصرف في استغلال الملكية والإمكانيات، وحرية الاستهلاك)، والاشتراكية التي ترتكز على (الملكية الاشتراكية، وسيطرة الدولة على جميع مرافق الحياة الاقتصادية) ممَّا يظهر التناقض الواضح بين المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي.

أثبتت تجارب الشعوب والدول فشلها في اتِّباع هذه النظم؛ خاصَّة في الدول النامية، ومن هنا تظهر الحاجة

إلى نظام شامل يجمع كلَّ تطلعات الشعوب إلى الحرية والملكية والعدالة الاجتماعية، والمتمثل بالهيكل العام للاقتصاد الإسلامي.

والهيكل العام للاقتصاد الإسلامي أوضحه سماحة الشهيد السيد محمد باقر الصدر فيلسوف الأمة، الذي ميَّز الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي بثلاثة أركان تميِّزه عن الاقتصادات الأخرى؛ سواء الماركسية أو الرأسمالية، وهذه الأركان هي[٧]:

- مبدأ الملكية المزدوجة.
- مبدأ الحرية الاقتصادية بنطاقٍ محدود.
- العدالة الاجتماعية.

٢. مفاهيم في العدل والعدالة الاجتماعية

العدل: اصطلاحًا هو صفة راسخة اتَّصف بها سبحانه وتعالى، وهي من أسمائه الحسنى «العدل»، وأمر عباده بالتخلُّق بها وتطبيقها فقال في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[٨].

العدالة: هي أن يتمتَّع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم، والتزامهم بواجباتهم، بغضِّ النظر عن دينهم وعرقهم، ولونهم أو مكانتهم الاجتماعية، والعدالة في الإسلام لا تطبَّق على المسلمين فقط، وإنَّما هي لجميع أفراد المجتمع بغضِّ النظر عن معتقداتهم.

وعليه فإنَّ المفهوم العام للعدل وللعدالة هو التركيز على تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع بالحقوق والواجبات، ويحكم هذا المفهوم على وفق أنظمةٍ وقواعد والقوانين التي تسود البلد حتَّى تضمن العدالة وتحقق المساواة بين

جميع أفراد المجتمع سواء ارتكزت هذه القواعد على الإجماع البشري أو على المعايير الاجتماعية، والعدالة مفهوم واسع تُنادي به جميع الشعوب، وتطمح لتحقيقها نظرًا لأهميتَّها في خلق نوعٍ من المساواة بين أبناء الشعب الواحد[٩].

الفصل الثاني

أثر العدالة وتوزيع بيت المال في استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) والتوازن في اشباع الحاجات الأساسية وأثره على الأمن الاقتصادي

لم يبقَ مسار الدولة الإسلامية على عهد رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله)، خاصة في عهد عثمان بن عفان الذي استمال إلى أقربائه فولَّاهم المناصب وحباهم بالمال والجاه، نظرًا لإثراء الدولة الإسلامية بعد الفتوحات آنذاك، وحصول الدولة على أموالٍ طائلةٍ من خراج الأمصار التي فتحت ودخلت الدين الإسلامي الحنيف.

اتَّسمت هذه الحقبة من الزمن بالتوزيع غير العادل لهذه الثروات، واستغلال أغلب الولاة الذين ولَّاهم عثمان على خزانة بيت المال، وظهرت طبقة من الأثرياء لم يسبق لها مثيل على حساب ظهور طبقة المستضعفين والفقراء والعبيد والمحرومين، ممَّا أدَّى إلى ظهور فوارق طبقيَّة واضحة في المجتمع الإسلامي آنذاك، وهي صورة جديدة على الواقع الإسلامي بعد دولة الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله)، وهذا ما يعكس التدهور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كان سمة ذلك العصر.

جاء الإمام علي (عليه السلام) ليصحح مسار الدولة الإسلامية بعد انحرافها عمَّا كانت عليه، سائرًا بسيرة أخيه وابن عمِّه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، اذ لم يكن أي عصر من العصور التي تلت عصر الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)،

وعصر الإمام علي (عليه السلام) أحرص على إقامة مجتمعٍ إسلاميٍ تسوده المحبَّة والتماسك والترابط، على وفق تعاليم القرآن الكريم والأسس التي وضعها الدين الإسلامي الحنيف؛ لأحكام التعامل بين الناس، وضمان حصول كلِّ فردٍ في المجتمع على حقِّه كاملًا من دون انقاص، سواء في مجال العمل أو التجارة والمعاملات، وفي سبيل تحقيق ذلك نظمت العلاقات الاجتماعية التي تربط أبناء المجتمع المسلم على أساس العدالة التي تسيطر على مظاهر العلاقات والسلوك بينهم مهما كان دينهم أو معتقدهم، إذ يعدُّ العدل من أبرز القيم التي اتَّصف بها الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله)، وتطبيقه من دون تمييز بين الغنيِّ والفقير وبين السيِّد والعبد.

تميز حكم الإمام علي (عليه السلام) بإقامة العدل في حكومته المباركة؛ إذ لم تكن القرابة لها أثر في حياته السياسية، فالناس عنده سواء. وأخلص الإمام (عليه السلام) للعدل والحقِّ وتجرَّد عن المحسوبية فعامل الناس كافَّة بالتساوي في ميزانه سواء كان قريبًا أم بعيدًا، وكان أشدُّ ما يكون الحرص على أموال الدولة، فلم يؤثر لنفسه أو لأهل بيته بشيءٍ منها، وكان زاهدًا في الدنيا، مطوِّعًا نفسه على الحرمان لألوان الملذات، ومروِّضًا نفسه على عيش الكفاف.

هذا هو الإمام الذي نشر لواء العدل بين الرعية، وسأحاول التطرق إلى نماذج رائعة عن عدله وزهده في الحياة في مباحث هذا الفصل.

١. العدل والحفاظ على بيت المال في زمن الإمام علي (عليه السلام).

يعدُّ موضوع العدالة وتوزيع خزانة بيت المال من المواضيع المهمَّة التي اهتم بها الإمام علي (عليه السلام) في إدارة الدولة الإسلامية، والعمل على

إشباع حاجات الناس الأساسية، لا سيما في سنوات حكمه (عليه السلام)، إذ طبَّق العدل والعدالة بكلِّ أشكالها، ولم يميِّز بين الغنيِ والفقير من مسلم وغيره فالكلّ عنده سواء.

كان الإمام (عليه السلام) حريصًا على أموال المسلمين، دقيقًا في صرفها، ولم يستأثر منها بشيء لنفسه، وقد أشار إلى ذلك في أول بيعته:

«لَمْ تَكُنْ بَيْعَتُكُمْ إِيَّايَ فَلْتَةً، وَلَيْسَ أَمْرِي وَأَمْرُكُمْ وَاحِدًا، إِنِّي أُرِيدُكُمْ لله وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَنِي لأَنْفُسِكُمْ. أَيُّهَا النَّاسُ، أَعِينُونِي عَلى أَنْفُسِكُمْ، وَايْمُ الله لأَنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ، وَلأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ كَارِهًا»[10].

طبَّق الإمام (عليه السلام) العدل على كلِّ من تجاوز على أموال الدولة، وعمل على استعادتها من المتجاوزين والمتنفذين بالدَّولة بعد توليه الحكم (عليه السلام) على وفق الآتي:

أوَّلًا: عدله في استرجاع ما استقطع من مال الله بعد توليه الخلافة

عمل الإمام علي (عليه السلام) بعد توليه الخلافة تغييرًا شاملًا ضدّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدةً في العهود السابقة لحكمه، سائرًا على كتاب الله وسنَّة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ممَّا أدَّى إلى ظهور المعارضة لحكمه الرشيد؛ لا سيَّما من الولاة في عهد عثمان الذي قرَّب أقرباءه وأولاهم المناصب بغير حق. وعليه فإنَّ الإمام عمل بما يمليه عليه الحقُّ والعدل على وفق الآتي:

• عزل الولاة على الأقاليم الذين ولَّاهم عثمان، وردُّ الأراضي التي اقتطعها لهم وأعادها إلى بيت مال المسلمين، وألغى التمايز في العطاء، وأقرَّ توزيع المال بالسوية.

• أقام العدل في المجتمع الإسلامي على الرغم من غضب أصحاب الثروات غير المشروعة والمتساهلين

في أمر الدين، ورفضهم لأسلوبه الجديد عليهم في إقامة العدل على طريقة رسول الله (صلى الله عليه وآله).

• أشار إلى أهميَّة العدالة في تقسيم المال في أوَّل خطبة خطبها حين اجتمع إليه المهاجرون والأنصار بعد مقتل عثمان، وذلك قوله (عليه السلام):

«وَقَدِ افْتَرَقْنَا بِالْأَمْسِ عَلَى أَمْرٍ وَكُنْتُ كَارِهًا لِأَمْرِكُمْ، فَأَبَيْتُمْ إِلَّا أَنْ أَكُونَ عَلَيْكُمْ، أَلَا وَإِنَّهُ لَيْسَ لِي دُونَكُمْ إِلَّا مَفَاتِيحُ مَا لَكُمَ مَعِي، وَلَيْسَ لِي أَنْ آخُذَ دِرْهَمًا دُونَكُمْ، فَإِنْ شِئْتُمْ قَعَدْتُ لَكُمْ وَإِلَّا فَلَا أَجِدُ عَلَى أَحَدٍ. فَقَالُوا: نَحْنُ عَلَى مَا فَارَقْنَاكَ عَلَيْهِ بِالْأَمْسِ. فَقَالَ: اللهمَّ اشْهَدْ»[11].

• مصادرة الأموال الموهوبة بغير حقٍّ إلى طبقة الأشراف عندما تسلَّم علي (عليه السلام) زمام حكومة المسلمين، وبيَّن سياسته للناس عبر خطبته التي يقول فيها فيما رده على المسلمين من قطائع: «أَلاَ إِنَّ كُلَّ قَطِيعَةٍ أَقْطَعَهَا عُثْمَانُ، وَكُلَّ مَالٍ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِ اللهِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّ الْحَقَّ الْقَدِيمَ لا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وَاللهِ وَلَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ وَمُلِكَ بِهِ الإِمَاءُ لَرَدَدْتُهُ، فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»[12].

• ردُّه على جماعةٍ طلبت إليه أن يعطي من المال لبعض الأشراف حتَّى يكسب ودَّهم وعدم فراقهم له، حتَّى تستقرَّ الأمور له، وبعدها يعود للعدل والعطاء بالمثل بين الناس، فلم يقبل علي (عليه السلام) بهذا الأمر، وردَّ عليهم مستنكرًا قائلًا: «أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ! وَاللهِ لاَ أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ، وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا! لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ لَهُمْ. ثمّ قال (عليه السلام): أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ»[13].

هذا ما تميز به بداية عصر الإمام علي (عليه السلام) من إحقاق الحقِّ لأصحابه، وهناك العديد من الشواهد في حياته على عدله والتزامه بهذا الخلق الرفيع.

لله درُّك يا أمير المؤمنين كيف ولا تثور ثائرة الحقد في صدورهم حين صادرت كلّ الأموال الموهوبة لهم بغير حق في العهد السابق، فأشعلوا الحرب تلو الحرب ضدك يا إمام المتقين، واليوم نحن بحاجة إلى جرأة الإمام (عليه السلام) وقدرته في استرجاع ما نُهب من أموال الشعب وأقواتهم ومصادرته من المفسدين، ممَّا أدَّى إلى هدرٍ بالمال العام، وظهور طبقات الأثرياء والمتنفذين بالسلطة يقابل فقر مدقع لعامَّة الشعب، وانتشاره بكلِّ أوجهه، سواء فقر المادة أو فقر المعرفة وفقر الصحة.

ثانيًا: عدله في توزيع بيت المال وحق الحاكم فيه

لقد تجرَّد الإمام (عليه السلام) من جميع المحسوبيات فلم يحسب لها أي حساب، وأخلص للحق والعدل كأعظم ما يكون الإخلاص، فالقريب والبعيد سواء في ميزانه، لقد احتاط كأشدِّ ما يكون الاحتياط في أموال الدولة، فلم يؤثر شيئًا لنفسه أو لأهل بيته، وكان يرى أنَّه في العدل صلاح الأمة، وحمل نفسه ليكون مستوى معيشته كأضعف الناس.

من جهة توزيع المال وحق الحاكم أقرَّ الإمام للخليفة أن تكون بحوزته مفاتيح بيت المال وليس المال، أي إنَّه جهة منظمة لهذه الأموال وليس مالكًا لها، على أن يكون ذلك التنظيم على وفق للشريعة الإسلامية ورضاء الأمة؛ إذ بيَّن الإمام (عليه السلام) أبعادًا لمقدار الحقِّ المالي للحاكم قائلًا:

الأول: «**لا يحلُّ للخليفةِ من مال الله إلا قصعتان: قصعةٌ يأكلها هو وأهله، وقصعة يطعمها**»[١٤].

وقال (عليه السلام):

«إِنَّ اَللهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أَئِمَّةِ اَلْحَقِّ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ اَلنَّاسِ كَيْلاَ يَتَبَيَّغَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ»[١٥]. وعنه (عليه السلام): «عَلى أَئِمَّةِ الحَقِّ أن يَتَأَسَّوا بِأَضعَفِ رَعِيَّتِهِم حالًا فِي الأَكلِ وَاللِّباسِ، ولا يَتَمَيَّزونَ عَلَيهِم بِشَيءٍ لا يَقدِرونَ عَلَيهِ، لِيَرَاهُمُ الفَقيرُ فَيَرضى عَنِ اللهِ تَعالى بِما هُوَ فيهِ، ويَراهُمُ الغَنِيُّ فَيَزدادَ شُكرا وتَواضُعا»[١٦].

ولذا أصبحت عدالته (عليه السلام) أنموذجًا واضحًا لكلِّ القادة وطلاب العدالة على مرِّ الزمن، ذلك العدل الذي جعله الإمام (عليه السلام) أساسًا لدولته؛ ليسير عليها حكَّام المسلمين من بعده إلَّا أنَّهم ابتعدوا عن سيرته، ونقضوا عهده، فأنفقوا أموال المسلمين على شهواتهم وملذاتهم، وأسرفوا في ذلك إسرافًا لاحدَّ له، وبنوا القصور الفارهة واستثمروا في أشياء لا طائل لها إلَّا مصالحهم الخاصة، والغريب في ذلك منهم من يدَّعي ولاءه وانتماءه للإمام والإمام منه براء.

الثاني: بلغ عدله (عليه السلام) في معالجة الأمور التي ظهرت في زمن من هم قبله، وهو بعدٌ آخر لحقوق الحاكم يعطيه الإمام، فكان (عليه السلام) يحلُّ كلَّ معضلةٍ وما تعسَّر من المشكلات التي كانت تواجه من سبقوه، فكان المراقب لانحرافاتهم في الأحكام بحقٍّ، وقد أسهم في تعديل كثيرٍ من تلك الانحرافات بشكلٍ مباشر، وقد اعترفوا بذلك مرارًا، ويظهر ذلك بقول عمر بن الخطاب للمسلمين: «إِنِّي كُنْتُ امْرَأً تَاجِرًا يُغْنِي اللهُ عِيَالِي بِتِجَارَتِي، وَقَدْ شَغَلْتُمُونِي بِأَمْرِكُمْ هَذَا، فَمَا تَرَوْنَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِي فِي هَذَا الْمَالِ؟ وَعَلِيٌّ سَاكِتٌ. فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ[١٧]، فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا عَلِيُّ؟ فَقَالَ: مَا أَصْلَحَكَ وَعِيَالَكَ بِالْمَعْرُوفِ لَيْسَ لَكَ غَيْرُهُ، فَقَالَ الْقَوْمُ: الْقَوْلُ

مَـا قَـالَ عَـلِيٌّ»[١٨].

٣. مراقبـة عمّالـه وحسـابه لهـم؛ لمـا صـدر مـن هفـوات لبعضهـم، وشـواهد ذلـك كثـيرة، فمـن شـدَّة عدلـه بـين الرعيـة كان (عليه السلام) يراقـب أعـمال ولاتـه، ويقاضيهـم ويحاسـبهم بشـدَّة؛ ليحـقَّ الحـقَّ وينـشر العـدل بين الرعية، وسندرج بعضًا من كتبه وخطاباتـه (عليه السلام):

• بعـث لأحـد ولاتـه بأنَّـه يقسـم بـالله صادقًـا إن هـو خـان مـن مـال الشـعب شـيئًا صغـيرًا أو كبـيرًا؛ ليشـدَّن عليـه شـدةً تدعـه قليـل الوقـر، ثقيـل الظهـر، ضئيـل الأمـر.

ويخاطـب آخـر بهـذا القـول الموجـز الرائـع:

«بَلَغَنِـي أَنَّـكَ جَـرَّدْتَ الأَرْضَ فَأَخَـذْتَ مَـا تَحْـتَ قَدَمَيْـكَ، وَأَكَلْـتَ مَـا تَحْـتَ يَدَيْـكَ، فَارْفَـعْ إِلَيَّ حِسَـابَكَ»[١٩].

ويتوعَّـد ثالثًـا ممَّـن يرتشـون ويسـعون في الإثـراء عـلى حسـاب المسـتضعفين فيقـول:

«فَاتَّـقِ اللهَ، وَارْدُدْ إِلَى هَـؤُلاَءِ الْقَـوْمِ أَمْوَالَهُـمْ، فَإِنَّـكَ إِنْ لَمْ تَفْعَـلْ ثُـمَّ أَمْكَنَنِـي اللهُ مِنْـكَ لأُعْـذِرَنَّ إِلَى اللهِ فِيـكَ، وَلأَضْرِبَنَّـكَ بِسَـيْفِي الَّـذِي مَـا ضَرَبْـتُ بِـهِ أَحَـدًا إِلاَّ دَخَـلَ النَّـارَ!»[٢٠].

• مـن كتـاب لـه (عليه السلام) إلى مصقلـة بـن هبـيرة الشـيباني وهـو عاملـه عـلى أردشـير خُـرّة:

«بَلَغَنِـي عَنْـكَ أَمْـرٌ إِنْ كُنْـتَ فَعَلْتَـهُ فَقَـدْ أَسْـخَطْتَ إِلَهَـكَ، وَأَغْضَبْـتَ إِمَامَـكَ: أَنَّـكَ تَقْسِـمُ فَيْءَ الْمُسْـلِمِينَ الَّـذِي حَازَتْـهُ رِمَاحُهُـمْ وَخُيُولُهُـمْ، وَأُرِيقَـتْ عَلَيْـهِ دِمَاؤُهُـمْ، فِيمَـنِ اعْتَامَـكَ مِـنْ أَعْـرَابِ قَوْمِـكَ، فَـوَ الَّـذِي فَلَـقَ الْحَبَّـةَ، وَبَـرَأَ النَّسَـمَةَ، لَئِـنْ كَانَ ذَلِـكَ حَقًّـا لَتَجِـدَنَّ بِـكَ عَـلَيَّ هَوَانًـا، وَلَتَخِفَّـنَّ عِنْـدِي مِيزَانًـا، فَـلاَ تَسْـتَهِنْ بِحَـقِّ رَبِّـكَ، وَلاَ تُصْلِـحْ دُنْيَـاكَ بِمَحْـقِ دِينِـكَ، فَتَكُـونَ مِـنَ الأَخْسَـرِينَ أَعْـمَالًا»[٢١].

ويبدو أنَّ الذي تحدَّث عنه أمير المؤمنين في السابق يتحقَّق اليوم، فلقد أصبح بعض الحكَّام اليوم يؤثرون أنفسهم على غيرهم، ويقسمون خزينة الدولة حسب أهوائهم للأهل والأقارب، ويبقى الشيء اليسير للشعب الفقير الذي يعاني سكانه الفقر والحرمان وعدم الحصول على وظائف لائقة.

• من كتاب له إلى عثمان بن حنيف الأنصاري عامله على البصرة، عندما بلغه أنَّه قد أجاب دعوة جماعة من أهل البصرة إلى وليمة فيها ألوان الطعام، فتناول منها شيئًا، مع وجود فقراء في البصرة محتاجون منعوا من حضورها، فأرسل إليه كتابًا يوبِّخه فيه:

«أَمَّا بَعْدُ، يَا بْنَ حُنَيْف، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلى مَأْدُبَة، فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا، تُسْتَطَابُ لَكَ الأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلى طَعَامِ قَوْم، عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ، وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ. فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضَمُهُ مِنْ هذَا الْمَقْضَمِ، فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ، وَمَا أَيْقَنْتَ بِطِيبِ وُجُوهِهِ فَنَلْ مِنْهُ. أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُوم إِمَامًا، يَقْتَدِي بِهِ، وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ. أَلاَ وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصَيْهِ. أَلاَ وَإِنَّكُمْ لاَ تَقْدِرُونَ عَلَى ذلِكَ، وَلكِنْ أَعِينُونِي بِوَرَع وَاجْتِهَاد، وَعِفَّة وَسَدَاد، فَوَاللهِ مَا كَنَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْرًا، وَلاَ ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفْرًا، وَلاَ أَعْدَدْتُ لِبَالِي ثَوْبِي طِمْرًا. بَلَى! كَانَتْ فِي أَيْدِينَا فَدَكٌ مِنْ كلِّ مَا أَظَلَّتْهُ السَّمَاءُ، فَشَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْم، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ، وَنِعْمَ الْحَكَمُ اللهُ، وَمَا أَصْنَعُ بِفَدَك وَغَيْرِ فَدَك، وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَد جَدَثٌ، تَنْقَطِعُ فِي ظُلْمَتِهِ آثَارُهَا، وَتَغِيبُ أَخْبَارُهَا، وَحُفْرَةٌ لَوْ زِيدَ فِي فُسْحَتِهَا،

وَأَوْسَعَتْ يَدَا حَافِرِهَا، لأَضْغَطَهَا الْحَجَرُ وَالْمَدَرُ، وَسَدَّ فُرَجَهَا التُّرَابُ الْمُتَرَاكِمُ، وَإِنَّمَا هِيَ نَفْسِي أَرُوضُهَا بِالتَّقْوَى لِتَأْتِيَ آمِنَةً يَوْمَ الْخَوْفِ الأَكْبَرِ، وَتَثْبُتَ عَلَى جَوَانِبِ الْمَزْلَقِ. وَلَوْ شِئْتُ لاَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هَذَا الْقَزِّ، وَلكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ ـ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ ـ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَانًا وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى وَأَكْبَادٌ حَرَّى، أَوْ أَكُونَ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ:

وَحَسْبُكَ دَاءً أَنْ تَبِيتَ بِبِطْنَةٍ
وَحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إِلَى الْقِدِّ

أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلاَ أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ»[٢٢].

• من كتابٍ له (عليه السلام) إلى محمد بن أبي بكر حين قلَّده مصر:

«فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّى لاَ يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، وَلاَ يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يُسَائِلُكُمْ مَعْشَرَ عِبَادِهِ عَنِ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَعْمَالِكُمْ وَالْكَبِيرَةِ، وَالظَّاهِرَةِ وَالْمَسْتُورَةِ، فَإِنْ يُعَذِّبْ فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ، وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ»[٢٥].

سلام الله عليك يا إمام المتقين، لقد تغيَّرت الأحوال ولم يبقَ من تعليماتك وتوجيهاتك إلى عمَّالك على الأمصار سوى ما وجد في خطبك وكتبك.

إنَّ الوضع الحالي سواء في كثيرٍ من البلدان تفتقر إلى العدل والعدالة في كلِّ شيء؛ إذ الظلم والجور ساد المجتمع فضلًا عن المحسوبية والمنسوبية التي طغت على أغلب مرافق الدول فتولي المناصب محصور بمن له صلة بالمسؤولين والأحزاب

المتنفذة في الحكم.

والحال لا يعلمه سوى الله سبحانه وتعالى من التبذير والبذخ والإسراف وعدم الاكتراث للرعية سواء ظُلموا أو جاعوا، وما يهمهم سوى مصالحهم والمحافظة على المناصب والمكاسب التي حصلوا عليها؛ فضلًا عن تحديد مصروفات باهضة للنثريات والولائم التي لو أعطيت للفقراء والمحتاجين لأسهمت بشكلٍ كبيرٍ في تضييق دائرة الفقر.

٤. أسس بناء الدولة في حكم الإمام علي (عليه السلام) وتطبيق قانون العدالة:

أسَّس الإمام علي (عليه السلام) دولته على العدل وإحقاق الحق للرعية، مع إصلاح مسار الدولة الإسلامية وتقويمه وتعزيز مفهوم حقِّ النَّاس، واختيار أمراء دولته على أسس الصدق والأمانة وإنصاف الرعية، ومن أهمِّ ما صدر عن الإمام علي (عليه السلام) في تقنين ذلك الوثيقة الصادرة منه إلى واليه على مصر مالك الأشتر (رضوان الله عليه)، وكان اختياره لولاته على البلاد التابعة للدولة الإسلامية، على وفق أبعادٍ متعددة أهمها:

اولا: الشخصية/ اختيار الشخصية التي تتمتع بثباتها وصلابتها في الحقِّ ونزاهتها ومستوى أخلاقها الرفيع، وتطبيق شرع الله سبحانه وتعالى في كلِّ الأمور، ولا تنتمي لعائلة الحاكم ولا إلى وجهاء الدولة؛ بل انتماؤها للحق ومدى القرب منه، اي مبدأ الكفاءة والنزاهة.

ثانيا: مبدأ التكليف/ شدَّد الإمام (عليه السلام) على الشخصيات التي يختارها ويكلِّفها بمهمة الحكم، فكان يشدِّد في توصياته وتوجيهاته لمن يتولَّى مناصب عالية في الدولة على مبدأ الكفاءة، إذ تركزت هذه التوصيات والتوجيهات على العديد من

الجوانب منها:

• عدالة النفس واعتدالها على وفق قواعد الحق والإنصاف، والمساواة في أدق التفاصيل، وعدم التفضيل لأحدٍ على الآخر.

• تحقيق العدالة الشاملة في مستوياتها كافة، وبناء مجتمع متضامن يشكل نواة الجماعة الصالحة التي تكون أهلًا للانتماء للدولة الإسلامية، الهادية والمهدية.

• التركيز على بيت مال المسلمين بوصفه أمانة الله في الأرض لعباده كافة، والحفاظ على هذه الأمانة من قبل القائمين وعدم التفريط بها.

ثالثا: معيار الحقِّ والعدالة/ اعتماد معيار الحق وتحقيق العدالة وفوقهما رضا الله سبحانه وتعالى سبب في تقريب هذا الوالي وتثبيته أو عزله وتنحيته بشكلٍ صريح.

رابعًا: مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/ التركيز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق النهوض بوعي الناس؛ لمراقبة الحاكم وجهازه ومحاسبتهم.

تجسَّدت هذه الجوانب في العهد الذي كتبه الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك بن الأشتر النخعي عندما ولَّاه الحكم على مصر، تضمَّن محاور عدة منها: كيفية إدارة الدولة وسياستها، والاهتمام بحقِّ الشعب وعدم إهمالهم، وتلبية طلباتهم، وتشريع القوانين النافعة في الزراعة والحصاد وكيفية القضاء على الفقر، واحترام الدِّيانات الأخرى والمعاملة بالحسنى، وجباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها.

يمثِّل هذا العهد نظامًا سياسيًا وقانونيًّا ناجحًا لمختلف المجالات، وكيف لا يكون كذلك وهو كلام بليغ من أمير البلغاء في نهج البلاغة، وسأختار مقاطع من هذا العهد

منهـا[٢٦]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

هـذَا مَـا أَمَـرَ بِـهِ عَبْـدُ الله عَـلِيٌّ أَمِـيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِـكَ بْـنَ الْحَـارِثِ الأَشْـتَرَ فِي عَهْـدِهِ إِلَيْـهِ، حِـينَ وَلاَّهُ مِـصْرَ:

فَلْيَكُـنْ أَحَـبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْـكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِـحِ، فَامْلِـكْ هَـوَاكَ، وَشُـحَّ بِنَفْسِـكَ عَـمَّا لاَ يَحِـلُّ لَـكَ، فَـإِنَّ الشُّـحَّ بِالنَّفْـسِ الإِنْصَـافُ مِنْهَـا فِيـمَا أَحْبَبْـتَ وَكَرِهْـتَ.

وَأَشْـعِرْ قَلْبَـكَ الرَّحْمَـةَ لِلرَّعِيَّـةِ، وَالْـمَحَبَّةَ لَهُـمْ، وَاللُّطْـفَ بِهِـمْ، وَلاَ تَكُونَـنَّ عَلَيْهِـمْ سَـبُعًا ضَارِيًـا تَغْتَنِـمُ أَكْلَهُـمْ، فَإِنَّهُـمْ صِنْفَـانِ: إِمَّـا أَخٌ لَـكَ فِي الدِّيـنِ، وَإِمّـا نَظِيرٌ لَـكَ فِي الْخَلْـقِ، يَفْرُطُ مِنْهُـمُ الزَّلَـلُ، وَتَعْـرِضُ لَهُـمُ الْعِلَـلُ، يُؤْتَـى عَـلَى أَيْدِيهِـمْ فِي الْعَمْـدِ وَالْخَطَـأِ، فَأَعْطِهِـمْ مِـنْ عَفْـوِكَ وَصَفْحِـكَ مِثْـلَ الَّـذِي تُحِـبُّ أَنْ يُعْطِيَـكَ اللهُ مِـنْ عَفْـوِهِ وَصَفْحِـهِ، فَإِنَّـكَ فَوْقَهُـمْ، وَ وَالِي الأَمْـرِ عَلَيْـكَ فَوْقَـكَ، وَاللهُ فَـوْقَ مَـنْ وَلاَّكَ، وَقَـدِ اسْـتَكْفَاكَ أَمْرَهُـمْ، وَابْتَـلاَكَ بِهِـمْ.

أَنْصِـفِ اللهَ وَأَنْصِـفِ النَّـاسَ مِـنْ نَفْسِـكَ، وَمِـنْ خَاصَّـةِ أَهْلِـكَ، وَمَـنْ لَـكَ فِيـهِ هَـوىً مِـنْ رَعِيَّتِـكَ، فَإِنَّـكَ إِلاَّ تَفْعَـلْ تَظْلِـمْ، وَمَـنْ ظَلَـمَ عِبَـادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَـهُ دُونَ عِبَـادِهِ، وَمَـنْ خَاصَمَـهُ اللهُ أَدْحَـضَ حُجَّتَـهُ، وَكَانَ للهِ حَرْبًـا حَتَّـى يَنْـزِعَ وَيَتُـوبَ.

وَلاَ تُدْخِلَـنَّ فِي مَشُـورَتِكَ بَخِيـلًا يَعْـدِلُ بِـكَ عَـنِ الْفَضْـلِ، وَيَعِـدُكَ الْفَقْرَ، وَلاَ جَبَانًـا يُضَعِّفُـكَ عَـنِ الأُمُـورِ، وَلاَ حَرِيصًـا يُزَيِّـنُ لَـكَ الشَّـرَهَ بِالْجَـوْرِ، فَـإِنَّ الْبُخْـلَ وَالْجُـبْنَ وَالْحِـرْصَ غَرَائِـزُ شَـتَّى يَجْمَعُهَـا سُـوءُ الظَّـنِّ بِـاللهِ.

ثُـمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْـمِ بَيْنَ النَّـاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِـكَ فِي نَفْسِـكَ، مِمَّـنْ لاَ تَضِيـقُ بِـهِ الأُمُـورُ، وَلاَ تُمَحِّكُـهُ الْخُصُـومُ، وَلاَ يَتَـمَادَى فِي الزَّلَّـةِ، وَلاَ يَحْصَرُ مِـنَ الْفَـيْءِ إِلَى الْحَـقِّ إِذَا عَرَفَـهُ.

ثُـمَّ انْظُـرْ فِي أُمُـورِ عُمَّالِـكَ، فَاسْـتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَـارًا، وَلاَ تُوَلِّهِـمْ مُحَابَـاةً

وأَثَـرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ. وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صلاَحِهِ وَصلاَحِهِمْ صَلاَحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلاَ صَلاَحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ».

ثم يوصيه (عليه السلام) بالتجار وذوي الصناعات وتفقد أمرهم ومنع الاحتكار، وأن يكون البيع بيعًا سمحًا بموازين عدل وأسعار لا تجحف الفريقين من البائع والمبتاع.

من شدَّة إعجابي بهذا العهد اخترت بعض هذه المقاطع من نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) لنقارن ما نحن فيه في هذا الزمن من بعض الحكَّام الجائرين وما تفشَّى فيه من فساد وحبِّ المال والجاه، وعدم الاكتراث لهموم الناس ومشاكلهم ومعاناتهم سواء كانت حاجتهم للسكن والعمل أو لأبسط متطلبات الحياة، مع انتشار الفقر والارتداد إلى الأمية وانتشار عمالة الأطفال المتسربين من المدارس ليعينوا أهلهم في استحصال لقمة العيش. هذا فضلًا عن انعدام العدالة في توزيع الدخول؛ فهناك اختلاف واسع وكبير في الرواتب والامتيازات التي يتقاضاها الحكام والسياسيين ورواتب الموظفين الاعتياديين؛ فضلًا عن استمرار شمول الحكام السابقين بكلِّ الامتيازات التي كانوا مشمولين بها، ممَّا سبب فجوةً واسعةً بينهم وبين طبقات الشعب الأخرى، أضف إلى ذلك الفساد المستشري بين الأحزاب السياسية عبر المشاريع الوهمية التي تطرح وليس لها وجود على أرض الواقع.

وأخيرًا أودُّ أن أشير إلى ما أشاد به كثيرٌ من الكتَّاب والمفكرين بعدالة الإمام (عليه السلام) منهم على سبيل المثال

لا الحصر:

١. كلام لجورج جرداق يقول فيه: «وماذا عليك يا دنيا لو حشدت قواك فأعطيت في كلِّ زمنٍ عليًّا بعقله وقلبه ولسانه وذي فقاره»[٢٧].

«شموخ علي بن أبي طالب وشموخ أقران له بين منحدرات هبطت بُعيد أيَّامه، وتشققت بها الأرض حتَّى ما يبين لها قصر، شموخ في الفكر والقلب خليق بنا ننظر إليه كما ننظر إلى كلِّ قمَّةٍ في تاريخ الإنسانية الواحد»[٢٨].

٢. شبلي الشميل: «الإمام علي بن أبي طالب عظيم العظماء، نسخة مفردة لم يرَ لها الشرق ولا الغرب صورةً طبق الأصل، لا قديمًا ولا حديثًا»[٢٩].

اليوم وبعد كلِّ المحن والمشاكل التي وقعت على عاتق الناس جرَّاء السياسات الخاطئة، وجرَّاء ما تركته الحروب من مآسٍ على الشعب، نحن بحقٍّ بأمسِّ الحاجة إلى تحقيق العدل وكلِّ ما عالجه الإمام علي (عليه السلام) في حكومته الرائدة، حتَّى أصبح أنموذجًا للحاكم العادل في الدولة الإسلامية.

سادت في حكومة الإمام (عليه السلام) اختلاف الديانات فلم يفرِّق بين المسلم وغير المسلم، سواء أكان مسيحيًّا أو يهوديًّا فالكل سواء، والجميع يعيش في سلام وأمان.

نقل لنا التاريخ عن عدل الإمام علي (عليه السلام) كثيرًا من المشاهد، وقد أشاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعدله فقال: «**كَفِّي وَكَفُّ عَلِيٍّ فِي الْعَدْلِ سَوَاءٌ**»[٣٠]، «**إِنَّهُ أَوْفَاكُمْ بِعَهْدِ الله تعالى، وَأَقْوَمُكُم بِأَمْرِ الله، وَأَعْدَلُكُمْ فِي الرَّعِيَّةِ، وَأَقْسَمُكُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَأَعْظَمُكُمْ عِنْدَ الله مَزِيَّةً**»[٣١].

عند البحث عن العدل والعدالة بمراتبها السامية في وقتنا الحالي نجدها غائبةً عن كلِّ المجتمعات

سواء أكانت مجتمعات إسلامية أو غيرها؛ نظرًا لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك اختلاف النظم السياسية والاقتصادية كالرأسمالية والاشتراكية وحتَّى النظم التي تتَّبع الشريعة الإسلامية نظامًا لها، لعلَّ غلبة الحكام على شعوبها أدَّت إلى تفاقم الجور والظلم للعباد، وعدم تطبيق العدالة التي هي جوهر الدِّين الإسلامي؛ إذ تعد العدالة من المقوِّمات الأساسية في تحقيق التوحيد، الذي بعث الحق سبحانه وتعالى الرسل والأنبياء؛ لغرض نشره وتحقيقه على عباده، فهي أهم وسيلة لتحقيق العدل وقيامه. والتوحيد ليس مجرد إيمان نظري بوحدانية الخالق؛ بل هو التزام نفسي وعقلي وسلوكي ومنهجي بمقولاته على مختلف الأصعدة، والإقرار بوحدانية الله سبحانه وتعالى.

ومن أجل تحقيق العدالة في مستوياتها كافَّة يجب تهيئة قابليات المجتمع وتوجيهها نحو الأهداف الإلهية، في تحقيق عمارة الأرض وإعداد بناء متكامل للفرد؛ ليفجر طاقاته العقلية والعملية لتحقيق القدرة على التكامل على وفق مراتب الكمال المختلفة، والتعاون على البرِّ والتقوى والتنافس لتحقيق الرضا الإلهي، وتوفير الفرص للناس جميعًا بما يكفل لهم تفجير طاقاتهم وقابلياتهم التي أودعها الحقُّ سبحانه وتعالى فيهم.

تحت مظلة العدل يبقى أمام الجميع تساوي الفرص، وسعي كلِّ إنسان واجتهاده في التنافس الإيجابي الذي يوجد الهمة والعزيمة؛ لتحقيق ما يصبو إليه كلُّ فردٍ في ظلِّ أركان التوحيد والعبودية لله، والكرامة والعزة؛ لغرض تثبيت أركان الوحدانية في الأرض في ضوء العدالة التي تغلب كلَّ أنواع الظلم بما في

ذلك ظلم الإنسان بعبوديته للمال و الجاه والسلطان.

الفصل الثالث

مواجهة الفقر والبطالة ومنهج الإمام علي (عليه السلام) في صناعة التكافل الاجتماعي وانعكاسه في تحقيق الأمن الاقتصادي.

١. مفاهيم وتحليلات للفقر والبطالة والأمن الاقتصادي:

يعاني أغلب سكان الدول في العالم من مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتأثيراتها على المجتمع.

يعرف الفقر بأنَّه حالة من الحرمان المادي وعدم قدرة الدخل في تلبية حاجات الفرد في المجتمع، الذي تتجلَّى أهمُّ مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمًّا ونوعًا، ويؤدِّي إلى تدنِّي الحالة الصحية يرافق ذلك تدنِّي الوضع السكني، وكذلك المستوى التعليمي تبعًا لذلك، فالجوع والمرض والجهل يؤدِّيان إلى شعور متنامي بقلة الحيلة والمهانة، وعدم القدرة على التفكير والعمل والانتاج[٣٢].

للفقر أبعاد متعددة ولم يعد تعريفه مقتصرًا على نقصٍ في السلع المادية، وقد عرَّفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر بأنَّه: «ظرف إنساني يتَّسم بالحرمان المستدام، أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والصحة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية»[٣٣].

من وجهة نظري يعرَّف الفقر بأنَّه الحاجة والحرمان من أبسط متطلبات الحياة، سواء أكانت مأكلًا و ملبسًا أو الحاجة إلى التعليم والصحة والسكن المناسب، كذلك الحرمان من الأمن الاجتماعي.

الجهل والمرض والفاقة هما الآفة الثلاثية للفقر، وعليه فإنَّ محاربة الجهل والأمية عن طريق إشاعة فرص التعليم لكلِّ الفئات، وتوفير المستلزمات الضرورية لانخراط التلاميذ في المدارس وتخفيض نسب التسرُّب يسهم في تخفيض نسب الأمية في المجتمع، وهي بدورها تسهم في تخفيض نسبة الفقراء من السكان، كذلك الحال مع توفير العناية الصحية سواء أكانت العلاجية منها أو الوقائية لكلِّ أفراد المجتمع.

أمَّا البطالة فهي البحث عن العمل من دون الحصول عليه، ويستعمل معدل البطالة في أسواق العمل للتعبير عن حجم البطالة النسبي في الاقتصاد، نتيجة للتدهور في النشاط الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، إذ تقلَّصت فرص العمل المتاحة وانحسرت فرص التشغيل في المؤسسات الحكومية، وبرزت جرَّاء ذلك وبشكل واسع ظاهرة البطالة وخاصة بطالة الخريجين بأبعادها المتباينة وتأثيراتها المختلفة، جرَّاء الظروف التي أفرزتها تكاليف المعيشة ومحدودية فرص العمل في القطاعات المختلفة، العام والتعاوني والخاص.

عن طريق حصر لمخرجات النظام التعليمي في الجامعات والمعاهد بحسب التخصصات العلمية المختلفة، وما أفرزته الحروب المتتالية من ظواهر اقتصادية واجتماعية وفي مقدمتها التضخم وارتفاع ظهر بأعداد خريجي الجامعات للسنوات (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤- ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، وللتخصصات العلمية والإنسانية كافَّة بلغ بحدود ٣٦٢١٦٨ خريجًا، وبلغ معدل البطالة في العراق حوالي ٥٠٪ بعد عام ٢٠٠٣ ولكنَّها انخفضت إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٥

وبدأت بالانخفاض التدريجي ليصل إلى ١٣٪ وتتراوح نسبة بطالة الشباب إلى أكثر من ١٩٪[٣٤].

هذا ويعاني سوق العمل في العراق من اختلال هيكلي واضح؛ نتيجة لارتفاع العرض المتاح من القوى العاملة وللاختصاصات العلمية والإنسانية كافة، مع قلّة فرص العمل المتاحة لكلِّ هذه الاختصاصات ممَّا سبَّب حدوث ظاهرة البطالة، بينما تخرج الجامعات العراقية والمعاهد الفنية سنويًّا مئات الآلاف من الخريجين الذين يدخلون سوق العمل من دون الحصول على فرصة عمل مناسبة لاختصاصاتهم؛ ولذا فإنَّ العديد منهم يفترشون الأرصفة ويمتهنون الأعمال الهامشيَّة التي تساعدهم على الأقلِّ في توفير متطلبات الحياة الضرورية بدلًا من البطالة التي يعانون منها، وعليه فإنَّ العاطل سيضطر للعمل بأيِّ شيءٍ لسدِّ متطلبات العيش.

ولذا فإنَّ أعداد الخريجين تفوق بشكلٍ كبير لحجم الوظائف المتاحة، ويسبب عدم توازن في سوق العمل. وإنَّ توقف الدولة في استيعاب أعداد الخريجين مع عدم قدرة القطاع الخاص على استقطابهم ساعد في زيادة بروز ظاهرة البطالة في المجتمع.

أمَّا الأمن الاقتصادي: فيعرَّف بأنَّه القدرة التي تتيح للدولة تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية، في المجالات المختلفة، لمواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، واستمرار انطلاق تلك القوة في الحاضر والمستقبل، على وفق الأهداف المرسومة[٣٥].

يضمُّ محور الأمن الاقتصادي ثلاثة عناصر رئيسة يهتم بنموها وتطويرها وضمان وجودها بشكل دائم داخل المجتمع، وتلك العناصر

هي:

• الأمن الغذائي والمائي: يعدُّ الأمن الغذائي من أهم عناصر الأمن الاقتصادي الذي يسهم بتوفير السلة الغذائية للسكان، وكذلك يشمل ضمان توفر المياه الصالحة للشرب، وهي أساس الحياة ومن أهمِّ ما في المنظومة الغذائية والمحاصيل المطلوبة التي توفرها الزراعة لعيش الناس ورعي الأغنام والمواشي والحيوانات التي يحتاجها الإنسان في منظومته الغذائية.

• الأمن لإيجاد فرص العمل: يشكِّل العمل مصدرًا ضروريًّا ووسيلةً أساسيَّةً لإشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى معيشتهم لانتشالهم من الفقر، ولاشكَّ أنَّ الحصول على فرصة عمل يعدُّ أحد أهمِّ المساعي التي تسهم في تحويل مسار حياة الأفراد من الفقر والجوع والخوف، إلى الطمأنينة والرخاء والاكتفاء والأمل في ظلِّ حالةٍ من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ تعد الوظيفة صمَّام أمان اقتصادي لحياة الأسرة والإنفاق على متطلباتها وإشباع حاجاتها الأساسية والثانوية. وعليه كلَّما ارتفعت معدلات البطالة في المجتمع ازداد الفقر والاضطرابات والمشاكل فيه وانعدام الاستقرار الاجتماعي.

• استثمار ثروات الموارد الطبيعية: وهو عنصر هام للغاية؛ لأنَّه سبب لغيره من العناصر الخاصة بالأمن الاقتصادي، إذ إنَّ العنصر المائي والغذائي لا يمكن أن يتمَّ توفيره وضمان الاكتفاء منه من دون اهتمام الدولة بعنصر استثمار ثروات الطبيعة والحفاظ عليها. ويعتمد العنصر الخاص بتوفير فرص العمل كثيرًا على الموارد الطبيعية في كثير من الوظائف، كتلك التي تتعلق باستخراج البترول والغاز الطبيعي

والمعادن، أو حتَّى مهن الزراعة وفلاحة الأرض.

وهذا ما أدَّى إلى خروج العاطلين عن العمل في تظاهرات عمَّت أغلب مناطق البلاد، وخاصة الاعتصامات لذوي الشهادات من مختلف التخصصات للمطالبة بإيجاد فرص عمل مناسبة لهم.

٢. تشخيص الإمام علي (عليه السلام) لمشكلة الفقر ووضع الحلول لها

تولَّى الإمام علي (عليه السلام) الحكم والبلاد تعجُّ بالظلم والجور من الأمراء والحكام السابقين، الذين أثروا أنفسهم على حساب الناس البسطاء، فعمل ما يمليه عليه العدل والحقُّ الذي هو سمة عصره (عليه السلام)، فأرسى قواعد العدل والإنصاف بين الرعية، ووضع أهمَّ مقومات الأمن الاقتصادي في حكومته لمواجهة العوز والبطالة، إذ كانت مشكلة الفقر شاخصة في رؤية الإمام وضميره، فكان يستشعرها بنظرةٍ ذات أبعاد متعددة سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، مؤكِّدًا على ضرورة القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمع الإسلامي والإنساني.

وقد شخَّص أمير المؤمنين علي (عليه السلام) معضلة الفقر والحاجة، فقد أدرك حقيقة كبرى هي أصل الحقائق الاجتماعية وعلة تركيب المجتمع.

الموضوع نفسه الذي تدور عليه دراسات الباحثين والعلماء في الشرق والغرب اليوم، وقبل أكثر من ألف وأربعمائة عام أدرك الإمام (عليه السلام) مسألة الفقر والحاجة واستغلال المتنفذين للبسطاء من الناس، وقرَّر منذ ذاك الزمن الحقيقة الاجتماعية الكبرى التي يضع لها الحلول والعلاج فيعلن (عليه السلام) بقوله:

«فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِي»[٣٦].

ثم أردف قائلًا لتقييم هذه

ا لحقيقة :

«ما رأيت نعمة موفورة إلّا وإلى جانبها حق مضيَّع»[٣٧].

أصبحت مسألة الفقر والحرمان من أوليات المبادئ التي آمن بها (عليه السلام) وعمل على القضاء عليها، بما أمر الله سبحانه وتعالى من توزيع خيرات الله تعالى على عباده، فلا يختص بها فريق من دون فريق، ولا قوم من دون آخرين، وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الأرض. تماشيًا مع ما أمر الله سبحانه وتعالى من حقِّ الفقراء والمحرومين في أموال الأغنياء، وإقرار مبدأ الزكاة والخمس وتوزيع الصدقات؛ لكي لا يبقى فقير أو محروم يعاني من الحرمان، وهو تجسيد حي لمنهج الدين الإسلامي في القضاء على الفقر والتمايز بين الناس، وتجد ذلك في العديد من الآيات القرآنية، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**﴾[٣٨].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**﴾[٣٩].

وقوله جلَّ جلاله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[٤٠].

وضع الإمام (عليه السلام) حلولًا استراتيجية ملائمة للقضاء على الفقر والحرمان، وإعطاء الفقراء حقوقهم التي أمر الله سبحانه وتعالى بها. ومن هذه الحلول:

أولا: الحلول الاستراتيجية التي وضعها الإمام (عليه السلام) لحلِّ مشكلة الفقر:

لم يقف أمير المؤمنين (عليه السلام) مكتوف الأيدي أمام مشكلة

الفقر والبطالة؛ وإنَّما وضع لها حلولًا متعددة ومنهجًا استراتيجيًّا لمكافحتها بالاعتماد على العوامل الاقتصادية لإنتاج الثروة وتنميتها والمحافظة عليها، وتبنَّى الإمام (عليه السلام) جزأين لتطبيق منهجه هذا:

الجزء الأول: تتمثَّل بحلول دفع الفقر والموانع التي تحول من دون وقوعه بين الناس عن طريق إيجاد عوامل الثروة والغنى وتنميتها والمحافظة عليها.

الجزء الثاني: حلول رفع الفقر وطرق معالجته بعد حدوثه.

وهناك عوامل أخرى تتمثل بكلا القسمين من طرق مكافحة الفقر تتحدد بثلاثة محاور رئيسة أحدها فردية، والأخرى تعتمد على الدولة، والأخيرة تعتمد على الفرد والدولة معًا[٤١].

من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام) توجد عوامل متعددة للقضاء على الفقر ومكافحته سنتطرق إليها بشيءٍ من التفصيل.

ثانيًا: العوامل التي تسهم في القضاء على الفقر:

العامل الأول: إيجاد الثروة وتنميتها وسبل مكافحة الفقر

وضع الله سبحانه وتعالى أسسًا وتعاليم لمكافحة الفقر والقضاء عليه في العديد من سور القرآن الكريم، وجعل سبحانه وتعالى في أموال الأغنياء حقًّا للسائل والمحروم، تبينها العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على ذلك.

أكَّد الإمام (عليه السلام) بأنَّ إزالة الفقر يعتمد على عوامل متعدِّدة تتمثَّل بإيجاد الثروة وتنميتها، وطرق مكافحة الفقر تتلخص بمنح الأرض والمعادن والثروات كلها للناس، وتوفير حقِّ استثمارها، إضافة إلى التكافل والضمان الاجتماعي، التزامًا

بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٤٢].

وضع الإمام (عليه السلام) معايير موضوعية للمسؤولين الاقتصاديين وألزمهم بها، وكرَّس مبدأ المساءلة والمحاسبة؛ ليسود العدل بين الناس، وكذلك نشَّط حركة الأموال التي هي الأخرى تؤدِّي إلى تنشيط الاقتصاد، فعند تحريك رؤوس الأموال يشهد الاقتصاد نشاطًا وحيوية أكثر، وبهذا توفرت السيولة بيد الناس وجرت التعاملات بسهولة أكبر، ممَّا أدَّى إلى خفض التضخم، أمَّا اكتناز الأموال فهو يجمدها ويمنعها من النماء، قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤٣].

ويتلخَّص هذا العامل بأنَّ الأموال والأراضي وجميع مصادر الثروة هي ملك للجميع، وعليه فتوزَّع على الأفراد بقدر استحقاقهم والحاجة إليه من أجل إتاحة فرص العمل للجميع، أي إنَّ كلَّ ما في الأرض من الثروات هي لكلِّ الناس لمن يعمل فيها ويعمرها ويفيد منها، وليس لأحدٍ أن يتصرَّف بما تمليه عليه الإرادة الفردية وإنَّما ينظر إلى المصلحة العامة، وعلى الدولة أن تكون القيِّمة العادلة على تطبيق هذه السياسة، وأن تأخذ نسبًا من الأرباح والرسومات لا على الاستهلاك، وهي نسب غير مطلقة التحديد؛ بل هي ترتفع وتنخفض بحسب المصلحة العامة[٤٤].

وعليه فإنَّ التكاليف سترفع عن كاهل الفقراء، وإذا أراد الفقير أن يمتلك مسكنًا مثلًا لن يكون بحاجة إلى شراء الأرض، إذ يقول نبينا محمد (صلى الله عليه وآله): «مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ»[٤٥].

هذه المادة من القانون الإسلامي لها تأثير كبير جدًا في توجيه أكبر ضربة للبطالة والغلاء، عن طريق توفير الأراضي والمعادن وأغلب المواد الأولية سواء للصناعة أو الزراعة أو البناء، بالمجان للناس، لغرض بناء دور للسكن أو مصانع أو محلات ومتاجر، أو مراعٍ ومزارع، وهذا يعني توفير فرص عمل هائلة، وكذلك يعني زيادة قدرة الفقراء على الاستثمار، وذلك عبر توفر الأرض وقسم من رأس المال الذي يحتاجه ذوو الدخل المحدود لبناء مزرعة لتربية الدواجن، أو مرعى للأغنام والأبقار وسائر المشاريع الانتاجية لكي لا يكون أي إنسان بحاجة لدفع مبالغ للدولة؛ لكي يعمل في أرض زراعية أو غيرها.

كذلك الحال في إنشاء مصنع، فلن يكون بحاجة إلى توفير ثمن شراء الأرض أو شراء المواد الإنشائية؛ بل كل ذلك يتوفر له مجانًا، كذلك يستقطع من الجبال أو من أشجار الغابات أو من المعادن ما شاء بما يحتاجه.

هذا المنهج الذي طبَّقه الإمام علي (عليه السلام) في دولته الكبيرة المترامية الأطراف أسهم بشكلٍ كبير في القضاء على الفقر، فكانت الأراضي مباحة للجميع، وكذا الغابات والجبال والوديان وشطوط الأنهار وغيرها كلها كانت مباحة للناس. فضلًا عن توفير حق استثمار المشتركات التي تمثل الأسواق للبيع والشراء والبحار والأنهار والمراعي العامة والمعادن؛ لتوفير فرص هائلة من العمل لكلِّ من يستطيع أن يستثمر بهذه المشتركات[٤٦].

المهم أن ينطلقوا بالعمل ويبنوا ويزرعوا ويستثمروا من دون دفع مبالغ مالية ترهق كاهلهم لشراء ما خلقه الله بالأصل لهم، ومن دون

المرور بأيِّ معرقلاتٍ إداريَّة، أو دفع ضريبة لمجرَّد أنَّهم بنوا دارًا أو معملًا أو مزرعة. على وفق قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٤٧].

أكَّد الإمام (عليه السلام) على أن تكون الضرائب على الأرباح لا على الاستهلاك، وأن يتَّسم النظام الضرائبي بالمرونة، وعليه يجب أن تنخفض نسبة الضرائب كلَّما انخفضت نسبة الأرباح وهو ما ينسجم مع العقل[٤٨]، وقد أشار الإمام (عليه السلام) إلى ذلك لأحد عمَّاله بقوله:

«فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ»[٤٩].

وهنالك عوامل أخرى تعدُّ غيبية كالتقوى وتجنب الرِّبا، وهي عوامل تستجلب البركة الإلهية غيبيًا وتستدعي لطف الله لرزق عباده من خزائنه وبركاته، قال الحقُّ سبحانه في كتابه العزيز: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[٥٠].

والعوامل الأخلاقية كالصدق والنزاهة والإنصاف تعدُّ سلسلة متكاملة تصبُّ بشكلٍ غير مباشر في إنماء الثروة والحفاظ عليها، لكون هذه العوامل تؤثِّر في نفوس الناس، إذ يثقون بمن يتَّصف بالصدق والنزاهة.

بالمقابل هنالك أسباب اقتصادية كثيرة تقضي على الثروة والغنى، وتزيد نسبة الفقراء في المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل موجات ارتفاع الأسعار وظاهرة الغلاء وسوء توزيع الثروات والربا، وكثرة الموظفين الذي يشغلون مناصب وهميَّة، ممَّا أثقل كاهل ميزانية الدولة،

فضلًا عن السرقات والفساد المالي والمقامرة والاحتكار[٥١].

العامل الثاني: الأولوية للإعمار والتنمية والاستثمار في البنى التحتية.

لقد ظهرت العديد من نظريات التنمية التي تسعى إلى إحداث نمو وإعمار البلاد، وهي عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية تنموية متماسكة تسمَّى بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهميَّة مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل (التخطيط والإنتاج والتقدم)، وهي عملية معقدة شاملة تضمُّ جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إذ تعدُّ التنمية عملية شاملة ومستمرة لتغير المجتمع ونقله نحو الأحسن مع تنمية موارده المادية والبشرية وكل الإمكانيات في المجتمع[٥٢].

يؤكِّد خبراء البنك الدولي على أنَّ الاستثمار بنسب معينة في الناتج المحلي الاجمالي لمدَّة زمنية متواصلة يؤدِّي إلى تنمية اقتصادية ويقضي على التخلف والركود، ونرى حاليًّا تخصيص الأموال الكثيرة للاستثمار وإنشاء مشاريع وهمية وبمبالغ خيالية، والنتيجة تخلف اقتصادي ومعدلات بطالة مرتفعة ونسب فقر عالية قياسًا لموارد هذا البلد الغني بموارده المادية والبشرية، مع فقر وحرمان سكانه من خيرات بلاده.

كشف الإمام علي (عليه السلام) عن نظرته الاقتصادية الشاملة والاستراتيجية في إعمار الأرض؛ لغرض توفير فرص العمل لكلِّ الناس وفتح باب الاستثمار في البنى التحتية لتوفير الحاجات الأساسية، فقد أعطى الإمام (عليه السلام) الأولوية المطلقة للإعمار والتنمية والإنتاج وعلى الولاة والعمال أن ينظروا في عمارة الأرض فوق ما ينظرون في الحصول

على حقِّ الدولة المشروع في الخراج، أي الضرائب ويشدد (عليه السلام) في تحريم أخذ الخراج من الشعب إذا لم يكن راضيًا على حالته الاقتصادية وعن ولاته وحكامه، فالقواعد الإنسانية والمقاييس الاجتماعية تحتم جميعًا أن يكون عطاء الشعب للدولة عن يسر لا عن عسر فلينظر الولاة في تحسين أحوال الناس قبل أن ينظروا في الأخذ منهم، وأن يرفقوا بهم، يعد هذا قانونًا نفَّذه الإمام (عليه السلام)؛ إذ يقول لأحد عماله[٥٣]:

«فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاَءُ الأُمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ. وَلاَ تُحْسِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، وَلاَ تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلِبَتِهِ، وَلاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاء وَلاَ صَيْف، وَلاَ دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا»[٥٤].

ونصَّ على ذلك أيضًا ضمن عهده إلى مالك الأشتر:

«وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَة أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلًا»[٥٥].

فعمارة الأرض والمكافأة العادلة على العمل هي الأساس السليم لبناء المجتمع العادل، وهو ما دعا إليه الإمام (عليه السلام)[٥٦]، ومن جانبٍ آخر فإنَّه شدَّد على منع الاحتكار.

وبين الإمام (عليه السلام) أنَّ فرض الضرائب يهلك العباد، فكان يدعو عمَّاله على الأمصار برفع كلِّ حجز، وعدم استيفاء الضرائب من أهل الحاجة ومساعدتهم لتدر عليهم الأرض بالخير، فيما كان يأمر باستيفاء الضرائب أضعافًا مضاعفة من الأغنياء لبيت مال المسلمين تحقيقًا للمساواة بين الناس.

فلو قارنَّا الوضع الحالي بما كان عليه في زمن الإمام (عليه السلام) فإنَّ الحكومات ترهق كاهل الشعب بالضرائب من دون عمارة الأرض، ممَّا يؤثر سلبًا على الصناعيين والمستثمرين وأصحاب الأملاك في استقطاب العاطلين، وتوفير فرص العمل ممَّا يؤدِّي إلى تفشي البطالة وزيادة الفقراء.

العامل الثالث: ترشيد الإنفاق

يعدُّ ترشيد الإنفاق من أهمِّ الأسس الاقتصادية التي تسهم في المحافظة على أموال الدولة وتوزيعها على مستحقيها من الفقراء.

كان الإمام علي (عليه السلام) من أحرص الناس على تطبيق ترشيد الإنفاق في حكومته ووضع القوانين التي تحول دون التفريط بأموال المسلمين وكان هذا المنهج واضحًا عن طريق تصرفه في عدم استغلال أموال بيت المال، وهناك شواهد كثيرةٌ لتأكيد الإمام (عليه السلام) على عمَّاله في ترشيد الاستهلاك، نورد منها بعض المقتطفات:

• إطفاء السراج "دخل أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ليلة في بيت المال يكتب قسمة الأموال، فورد عليه طلحة والزبير، فأطفأ السراج الذي بين يديه، وأمر بإحضار سراجٍ آخر من بيته، فسألاه عن ذلك فقال الأمير: «**كانَ زَيتُهُ مِن بَيتِ المالِ، لا يَنبَغي أن نُصاحِبَكُم في ضَوئِهِ**»"[٥٧].

• المقاربة بين السطور: كان (عليه السلام) يقارب بين السطور في رسائل؛ بل إنَّه قد أصدر قرارًا عامًّا لعماله «**أدِقّوا أقلامَكُم، وَقارِبوا بَينَ سُطورِكُم**»، ومن قراراته (عليه السلام) أيضًا «**وَاحْذِفُوا عَنِّي فَضُولَكُمْ، وَاقْصُدُوا قَصْدَ الْمَعَانِي**»[٥٨]، وكان (عليه السلام) يعني الترشيد في الوقت، وذلك يعني الاختزال في وقت الحاكم وفي وقت العمال والموظفين.

استطاع الإمام علي (عليه السلام) أن يعالج الفقر ويحد من انتشاره، ليكون على أثره دولة خالية من الفقر تمامًا؛ إذ قال (عليه السلام): «وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ»(٥٩).

هذا حال الناس في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) في العقد الرابع من بداية تأسيس الدولة الإسلامية؛ إذ استطاع أن يقضي على آفة الفقر بين رعيته عن طريق منهجه وحكمته في إدارة شؤون البلاد اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وما أسَّس لحماية اجتماعية تقي الناس الفقر والفاقة.

أما حال الناس في القرن الحالي فالوقت يهدر بلا حساب ويضيع على أتفه الأمور، كذلك البذخ والإسراف من لدن السلطة الحاكمة هو السمة السائدة في المجتمع، إنَّ صرف الأموال الكثيرة التي تبذر اليوم من نثريات ومصاريف هنا وهناك، تشكل بمجموعها ميزانية ضخمة كان ينبغي أن تصرف في تنشيط اقتصاد البلاد وتكامل البنية الاقتصادية التحتية، ولو أمعنا النظر في ترشيد إنفاق الدولة فإنَّنا نلاحظ بأنَّها تعمد إلى تخفيض الميزانية المخصَّصة للخدمات كالتعليم والصحة التي لا تتجاوز ما بين (٣- ٥٪) من الموازنة العامة، هذا ما يؤشر تدنِّي الخدمات المقدَّمة للنَّاس في هذه القطاعات.

٣. الأمن التكافلي والضمان الاجتماعي

يعدُّ الضمان الاجتماعي والأمن التكافلي صمَّام أمان من الفقر والحرمان، وهدف أساسي لرفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة عن طريق نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم لها بشكل أفضل يمكنها من العيش بكرامة.

سعى الإمام (عليه السلام) في تطبيق العدالة

الاجتماعية التي أطلقها مدويًّا في حكومته وسياسته وأصبحت مؤكدة، وبمواقفه ضدَّ الذين تجاوزوا على الحقوق العامة أو امتهان الجماعة، إذ أكَّد على فكرة العدالة الاجتماعية التي تحمي المستضعفين وتعمل على إزالة الفروق الهائلة بين الطبقات التي أثري ثريها وأفقر فقيرها، فدوى صوته عاليًا لتحقيق العدالة الاجتماعية ودفاعه عن قيم الإنسان لا لين فيه ولا هوادة، كان في حكومته المثل الأعلى للحاكم الواعي لحقوق الإنسان في ذلك الزمن[٦٠].

كان الضمان الاجتماعي من أهمِّ الأسس التي اعتمدها وأمضى سلاح استعمله الإمام علي (عليه السلام) في سعيه لنشر العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر وإلغاء طبقة الفقراء من المجتمع، فقد أوضح (عليه السلام) التأثير النفسي للفقر على الإنسان فيصفه بأنه: «مَذَلَّةٌ لِلنَّفسِ، مَدهَشَةٌ لِلعَقلِ، جالِبٌ لِلهُمومِ»[٦١].

وقوله (عليه السلام): «مَنِ ابتُلِيَ بِالفَقرِ فَقَدِ ابتُلِيَ بِأَربَعَ خِصالٍ: بِالضَّعفِ في يَقينِهِ وَالنُّقصانِ في عَقلِهِ وقِلَّةِ الحَياءِ في وَجهِهِ، فَنَعوذُ بِاللهِ مِنَ الفَقرِ»[٦٢].

كان من عدله وإنصافه لرعيته في حكومته أن شمل في نظام الضمان الاجتماعي قومًا لا يستطيعون العمل لعجز أو قصور كالأطفال الأيتام أو المسنين فقال (عليه السلام): «فَإِنَّ هؤُلاَءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الإنصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيهِ، وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لاَ حِيلَةَ لَهُ»[٦٣].

هذا وقد شمل الإمام كبار السن والعجزة بحقِّ الضمان الاجتماعي، إذ أكَّد على ذلك بقوله (عليه السلام)، وهو من سمات المؤمن «تَرْكُ الْأَذَى، وَتَوْقِيرُ الشُّيُوخِ»[٦٤] ويؤكد (عليه السلام) احترام كبار السن وضرورة توفير العيش

الكريم لهم[٦٥].

في الواقع العملي فإنَّ الإمام (عليه السلام) كان يجلُّ كبار السن ويعظمهم وينفق عليهم من مال المسلمين مهما كان دينهم، حتَّى إذا "مرَّ شيخ مكفوف كبير يسأل، قال أمير المؤمنين: من هذا؟ قالوا يا أمير المؤمنين نصراني" فأمر له راتبًا من بيت المال[٦٦].

وكان قد أوصى ولاته من أصحاب السلطة: «كُنْ للهِ ذَاكِرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَارْحَمْ مِنْ أَهْلِكَ الصَّغِيرَ، وَوَقِّرْ مِنْهُمُ الْكَبِيرَ»[٦٧].

ويذهب الإمام (عليه السلام) إلى أنَّ أي إهانة توجَّه لكبار السن ما هي إلا دليل على وجود قيادة فاسدة في الأمة؛ إذ يقول (عليه السلام): «سَيُسَلَّطُ عليْكُم مِن بَعْدِي سُلْطانٌ صَعْبٌ لا يُوقِّرُ كَبيرَكُم ولا يَرْحَمُ صغيرَكُم... ولَيَضربَنَّكم ويُذِلَّنَّكم»[٦٨]، والمجتمعات غير الصالحة عند الإمام علي (عليه السلام) هي التي «لاَ يُعَظِّمُ صَغِيرُهُمْ كَبِيرَهُمْ»[٦٩]. إضافة الى التكافل والضمان الاجتماعي، وضع معايير موضوعية للمسؤولين الاقتصاديين وإلزامهم بها، وكرَّس مبدأ المساءلة والمحاسبة؛ ليسود العدل بين الناس. مع تنشيط حركة الأموال؛ إذ كلَّما تحرَّكت رؤوس الأموال شهد الاقتصاد نشاطًا أكثر حيويَّة مع توفر السيولة بيد الناس، وسهولة التعاملات مع انخفض التضخم، في حين أنَّ اكتناز الأموال وتجميدها يمنعها من النماء، تماشيًا مع قول الله سبحانه في كتابه العزيز[٧٠]: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٧١].

أكَّد الإمام (عليه السلام) هذا المنهج في عهده إلى عامله مالك الأشتر بقوله (عليه السلام): «ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لاَ حِيلَةَ لَهُمْ، وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى،

فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعًا وَمُعْتَرًّا، وَاحْفَظْ لله مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْمًا مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلاَمِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلاَ يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ»[٧٢].

حدَّد الإمام علي (عليه السلام) العديد من الروافد لتغطية نفقات حقِّ الضمان الاجتماعي، بوصفها من أهمِّ الأموال التي تستقيها الدولة لإعطاء حق الفقراء الذي أوجبه الله سبحانه وتعالى:

الرافد الأول: الزكاة/ فقد جاء أمر الزكاة مقرونا بأمر الصلاة في العديد من آيات القرآن الكريم وهي إحدى أركان الدين الإسلامي الذي ورد في سورة البقرة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآَتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٧٣].

فالزكاة نظام اجتماعي شرّعه الدين الإسلامي وعرفته البشرية لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنسانية من أجل إنصاف الفقراء والمساكين والمحتاجين، عن طريق استقطاع جزء من أموال الأغنياء وتوزيعها على الطبقات الفقيرة في المجتمع لتسود العدالة بوصف الزكاة أعلى درجات التكافل الاجتماعي[٧٤].

بين الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم أبواب الزكاة والمشمولين بها لغرض التوازن بين أفراد المجتمع حتى لا يبقى فقير أو محتاج في المجتمع الإسلامي وهي أفضل طريقة للقضاء على الفقر و بحكمة من الله للناس لكي يشيع التعاون والانسجام بين أفراد المجتمع.

مصارف الزكاة، التي هي ثمانية أصناف محصورة في قول الله سبحانه

وتعالى في القرآن الكريم:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(٧٥).

الرافد الثاني: الخمس/ جاء ذكر الخمس في القرآن الكريم في سورة الأنفال في قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾(٧٦). في هذه الآية المباركة حدَّد سبحانه وتعالى المشمولين بالخمس.

ويعدُّ الخمس من أهمِّ المصادر التي دعا إليها الإمام (عليه السلام) ليصبح موردًا للضمان الاجتماعي، يتضمَّن خمس المكاسب سواء (الأرباح، التجارة، الصناعة، العمل، الوظائف والهدية).

لو أدَّى الأغنياء والميسورين زكاة أموالهم وخمسها لما بقي فقير في أيِّ بلدٍ إسلامي، ولما حصل اضطراب واختلاف في طبقات المجتمع ولقضي على الفقر والبطالة.

الرافد الثالث: إشاعة فلسفة البذل والعطاء: عدَّ الإمام (عليه السلام) سدَّ حاجة الفقراء والمعوزين واجبًا دينيًّا على أموال الأغنياء لتغطية نفقات الضمان وتوزيعها على الفقراء.

أشار بذلك (عليه السلام) لأحد ولاته:

«وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسمًا مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلاَمِ فِي كُلِّ بَلَد»

وأشار الإمام (عليه السلام) بأن الاختبار الحقيقي لمدى تمسك الفرد بمبادئ الإسلام هو إسهامه الفاعل في تحقيق الضمان ضدَّ الفقر؛ إذ يقول:

«إِنَّ لِأَهْلِ الدِّينِ عَلاَمَات يُعْرَفُونَ بِهَا: صِدْقَ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ، وَرَحْمَة الضُّعَفَاء»(٧٧).

كذلك قوله:

«اخْتَبِرُوا شِيعَتِي بِخِصْلَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَتَا فِيهِمْ فَهُمْ شِيعَتِي: مُحَافَظَتُهُمْ عَلَى أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، وَمُوَاسَاتُهُمْ مَعَ إِخْوَانِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَالِ»(٧٨).

وعليه فإنَّ استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) تضمَّنت العديد من الوسائل والآليات للحصول على الثروة والقضاء على الفقر، إذ يمكن للفرد عن طريقها تحسين وضعه الاجتماعي كالتفكير بإنشاء موردٍ للرزق، واستثمار طاقاته التي تساعده في اكتشاف طرق جديدة نحو التخلص من الفقر، فعمارة الأرض والعمل على إظهار ما بها من مصادر للوجود، هما الأساس السليم الذي ارتآها الإمام (عليه السلام) لبناء المجتمع السليم والخروج من دائرة الفقر.

يشير الإمام (عليه السلام) إلى جوهر هذه الأمور بقوله:

«كُنْ لِمَا لَا تَرْجُو أَرْجَى مِنْكَ لِمَا تَرْجُو، فَإِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ (عليه السلام) خَرَجَ يَقْتَبِسُ لِأَهْلِهِ نَارًا، فَكَلَّمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرَجَعَ نَبِيًّا، وَخَرَجَتْ مَلِكَةُ سَبَأَ فَأَسْلَمَتْ مَعَ سُلَيْمَانَ (عليه السلام)، وَخَرَجَ سَحَرَةُ فِرْعَوْنَ يَطْلُبُونَ الْعِزَّةَ لِفِرْعَوْنَ فَرَجَعُوا مُؤْمِنِينَ»(٧٩).

هذا وقد وضع الله سبحانه وتعالى لنا في القرآن الكريم دستورًا واضحًا لمكافحة الفقر والقضاء عليه، وإزالة التمايز بين أفراد المجتمع، وهي السياسة نفسها التي استعملها الإمام علي (عليه السلام) في القضاء على الفقر، ولها تفرعات ومحاور كثيرة تمَّ التطرق إليها. وتعد من أعظم الآليات التي شهدها التاريخ في مكافحة الفقر، وهي خطوات عملية واضحة وصالحة لأي زمان ومكان، يقدِّمها لنا الإمام (عليه السلام) لتفادي مشكلة الفقر والقضاء عليها، فلو عملنا بهذه الآليات العظيمة والحلول

الناجعة التي تركها لنا الإمام (عليه السلام)؛ لعمَّ الغنى في كلِّ بلد، ولما بقي فقير واحد على وجه الكرة الأرضية، هذا وقد حمل الإمام (عليه السلام) السلطة الحاكمة مسؤولية الفقر في الأمة عبر بعدين:

البعد الأول: الممارسة السلبية للحكام التي تسهم في إفقار المجتمع، إذ شخَّص الإمام (عليه السلام) الحالة السلبية في التوظيف السياسي للفقر، وأشار إلى حقيقة لجوء بعض الساسة إلى هذا الأسلوب لكسر إرادة الأحرار في الأمة، فقد ردَّ على من أشار عليه بتوليه طلحة والزبير البصرة والكوفة قائلًا:

«وَيحَكَ، إنّ العِراقَينِ بِهِمَا الرِّجالُ وَالأَموالُ، ومَتى تَملَّكا رِقابَ النّاسِ يَستَميلَا السَّفيهَ بِالطَّمَعِ، ويَضرِبَا الضَّعيفَ بِالبَلاءِ، ويَقوَيا عَلَى القَوِيِّ بِالسُّلطانِ»[٨٠].

البعد الثاني: حالة الإسراف للحاكم وبطانته والابتعاد عن ألم فقراء المجتمع وآمالهم، وما يسببه ذلك من هدر المال العام وضعف في رؤية الحكام لحقيقة معاناة فقراء الأمَّة ذلك بقوله لأحد ولاته المسرفين:

«فَدَعِ الإِسْرَافَ مُقْتَصِدًا، وَاذْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَدًا، وَأَمْسِكْ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ، وَقَدِّمِ الْفَضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ. أَتَرْجُو أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ أَجْرَ الْمُتَوَاضِعِينَ، وَأَنْتَ عِنْدَهُ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ! وَتَطْمَعُ -وَأَنْتَ مُتَمَرِّغٌ فِي النَّعِيمِ، تَمْنَعُهُ الضَّعِيفَ والأَرْمَلَةَ- أَنْ يُوجِبَ لَكَ ثَوَابَ الْمُتَصَدِّقِينَ؟ وَإِنَّمَا الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِمَا أَسلَفَ، وَقَادِمٌ عَلَى مَا قَدَّمَ، وَالسَّلاَمُ»[٨١].

الفصل الرابع
العناية بالكفاءات والأيدي العاملة وذوي المهن والصناعات في فكر الإمام علي (عليه السلام).

تعدُّ الموارد البشرية من أحد

أهمِّ مصادر التنمية، يسهم العناية بها واستثمارها الاستثمار الأمثل في تحقيق تنمية شاملة في كلِّ القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ كونها الحجر الأساس في العمل. إنَّ الشعوب التي تولى اهتمامًا بمواردها البشرية وتقدِّم لها كل التسهيلات لتنميتها عن طريق التعليم والدورات التدريبية والمكافاة المالية والمعنوية نراها تتقدَّم في كلِّ مجالات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعدُّ التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته، والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحَّة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل، والكفاءات العليا في البلد إذا استثمرت بالشكل المناسب فإنَّها ستعمل على تطوير البلاد في مختلف المجالات، مع إعطائها الاستحقاق والاهتمام الذي يناسب مكانتها في مجتمع يتجه نحو مصافِّ الدول المتقدِّمة[٨٢].

١. ميزات الولاة قبل تولي الحكم من لدن الإمام (عليه السلام):

عمل الإمام (عليه السلام) على تطهير الأوضاع السياسية بعد توليه الحكم وإنهاء ما كان سائدًا من مظالم وأخطاء في إدارة الدولة، ومن هذه الأخطاء التي اتبعها عثمان في عهده:

- كان معيار التعيين في الوظائف في زمن عثمان كما ذكرنا سابقًا معتمدًا على مدى القرابة منه وليس على مبدأ الكفاءة والمقدرة.
- إسكات الأصوات التي تبين المفاسد الإدارية والتنظيمية في الدولة أيًّا كان حتى لو كان من الصحابة.
- الثراء الفاحش من أموال المسلمين على حساب الناس الضعفاء المساكين.

كلّ هذه الأمور والأوضاع الاجتماعية المتردية واجهت الإمام (عليه السلام) عند استلامه دفّة الحكم، ممَّا أدَّى به إلى القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية تمَّ التطرق إليها سابقا.

٢. شروط تولي المناصب في حكمه (عليه السلام):

وضع أمير المؤمنين (عليه السلام) شروطًا يجب أن تتوفر في الشخص الذي يتولَّى المناصب العليا في الدولة، وخاصة القضاة منهم فأكَّد على الشروط الآتية[٨٣]:

• الكفاءة العلمية التي تعني استناد القاضي إلى خبرة الأجيال التي سبقته، وإلى علوم الأولين المعاصرين والاعتماد على القوانين والشرائع.

• استناد القاضي إلى قوانين موحدة يعمل بها في جميع أرجاء البلاد.

• التأكيد على العلم والمعرفة في مختلف المجالات التي يحتاجها الشخص الذي يتولى المنصب.

ويشير الإمام (عليه السلام) في حالة تولي القضاء رجل لا كفاءة علمية عنده لا يلبث أن يصبح آلة للفساد والشر مهما كانت القوانين صالحة وعادلة.

ويؤكِّد الإمام علي (عليه السلام) على العلم والمعرفة فيقول:

«أَقَلُّ النَّاسِ قِيمَةً أَقَلُّهُمْ عِلْمًا»[٨٤]

وكذلك قوله «ما مِن حَرَكَةٍ إلّا وأنتَ مُحتاجٌ فيها إلى مَعرِفَةٍ»[٨٥]، كان (عليه السلام) يختار الولاة ممَّن يتَّصف بالأمانة والصدق الذين يعملون على خدمة الناس، ولا يغالون وأن لا يكونوا عونًا للظالمين، وأن يكونوا من ذوي الكفاءة، ومن الذين يحافظون على خزانة المال ولا سابقة لهم في معاونة أهل الظلم.

٣. مقومات نجاح الولاة وأصحاب المناصب

أوَّلا: معاملة خاصة لأصحاب الوظائف العليا في الدولة/ كانت

هذه المسألة شاخصة في فكر الإمام (عليه السلام) وهو يدعو إلى معاملة تميِّز أصحاب الوظائف العليا في الدولة؛ إذ يوصي الأشتر قائلًا:

«ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنىً لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ»(٨٦).

ثانيًا: فرض على عماله الالتزام بمعايير الكفاءة والخبرة في التوظيف لا على أساس المعرفة والمحسوبية والقرابة.

ثالثًا: استعمال أسلوب النصيحة في أحيانٍ، والتحذير في أحيانٍ أخرى لولاته عندما يحسُّ منهم الميل إلى الهوى، أو السقوط في الشبهات، وذلك عن طريق كتبه إليهم:

أوصى واليه على مصر مالك الأشتر بما يلي:

«ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَارًا، وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ فِي الإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقًا، وَأَصَحُّ أَعْرَاضًا، وَأَقَلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَافًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَرًا»(٨٧).

رابعًا: التأكد على عدم تورطهم بجريمة أو خيانة ضدَّ الشعب؛ بل يلزم البحث عن ذوي النزاهة والكفاءة، والناهي عن الاستماع لمدح المادح.

خامسا: أن يستعين بالأكفاء من العاملين المخلصين، ويجعلهم مستشاريه لغرض وضع الاقتراحات لتنفيذ الأعمال، وفي هذا الصدد يشير (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر:

«وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلاَدِكَ»(٨٨).

«ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، وَلاَ تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلاَ يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلاَ يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلاَ تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ»(٨٩).

سادسًا: أن لا يستمع للوشاة والمتقربين بذمِّ الناس، ويقطع دابر الفتنه ويصلح المفسد، وفي ذلك قال (عليه السلام) في عهده لمالك:

«إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيرًا، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ، فَلاَ يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ»(٩٠).

سابعًا: كان دائم التذكير بمسؤولية المنصب وأمانته، ويشخِّص الخلل ويضع له الحلول، ويعرِّف بطرق تصحيح الخلل وتلافي التقصير، ويعمل (عليه السلام) على أن يشيع أمانة المنصب بين عماله عن طريق التذكير بثواب الأمين، وتغلب روح الإنسانية على صفة المنصب الموكل بهم فقال (عليه السلام):

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَحْذَرْ مَا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ لَمْ يُقَدِّمْ لِنَفْسِهِ مَا يُحْرِزُهَا، وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا كُلِّفْتُمْ يَسِيرٌ، وَأَنَّ ثَوَابَهُ كَثِيرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنَ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ عِقَابٌ يُخَافُ لَكَانَ فِي ثَوَابِ اجْتِنَابِهِ مَا لاَ عُذْرَ فِي تَرْكِ طَلَبِهِ، فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاَءُ الأَمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ، وَلاَ تُحْسِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، وَلاَ تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلِبَتِهِ، وَلاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلاَ صَيْفٍ، وَلاَ دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا، وَلاَ عَبْدًا، وَلاَ تَضْرِبُنَّ أَحَدًا سَوْطًا لِمَكَانِ دِرْهَمٍ، وَلاَ تَمَسُّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، مُصَلٍّ وَلاَ مُعَاهَدٍ، إِلاَّ أَنْ تَجِدُوا فَرَسًا أَوْ سِلاَحًا يُعْدَى بِهِ عَلَى أَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَإِنَّهُ لاَ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدَعَ ذَلِكَ فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ

الإِسْـلاَمَ، فَيَكُـونَ شَـوْكَةً عَلَيْـهِ، وَلاَ تَدَّخِـرُوا أَنْفُسَـكُمْ نَصِيحَـةً»[٩١].

إن هـذه الصفـات التي يؤكِّـد عليها الإمـام (عليه السلام) في كتبـه إلى ولاتـه تظهـر حرصـه وتفانيـه لإحقـاق الحـق وإعطاء كلِّ ذي حـقٍّ حقـه لإدارة الدولـة عـلى وفـق أسـس العلـم والكفـاءة والنزاهـة، وصـلاح السريـرة التـي أدَّت إلى أن يشـاع العـدل والإنصـاف لـكلِّ أفـراد المجتمـع.

في حـين أنَّ المناصـب في الحـال الحـاضر لا تعتمـد الكفـاءة والنزاهـة في توليهـا؛ وإنَّـما الارتبـاط الحـزبي والقرابـة مـن المسـؤولين، وهـذا مـا أسـهم في تـردي الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة مـع تفشِّي البطالـة بشـكل واسـع، وارتفـاع نسـب الفقـر.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولًا: الاستنتاجات

١. ظهـور العديـد مـن الآراء والنظريـات للنمـو الاقتصـادي بوصـف الاقتصـاد مـن أهـم مقومـات التطـور والتنميـة في أيِّ بلـدٍ يعتمـد الأسـس السـليمة في تطويـع مـوارده الماديـة والبشريـة ضمـن اقتصـاده ومؤسسـاته لخدمـة البـلاد والعبـاد، فتراوحـت بـين النظريـة الرأسـمالية التـي تركِّـز عـلى حريـة الملكيـة الخاصـة والتـصرف في اسـتغلالها وحريـة الاسـتهلاك، والنظريـة الماركسـية التـي تركـز عـلى الاشـتراكية وسـيطرة الدولـة عـلى كلِّ مرافـق الحيـاة الاقتصاديـة، ويـأتي الهيـكل العـام للاقتصـاد الإسـلامي الـذي يرتكـز عـلى مبـدا الملكيـة المزدوجـة ونطـاق محـدود للحريـة الاقتصاديـة وتحقيـق مبـدأ العدالـة الاجتماعيـة.

٢. ظهـور فـوارق طبقيـة واضحـة في المجتمـع الإسـلامي في الحقبـة التـي سـبقت تـولِّي الإمـام عـلي (عليه السلام)، واتسـمت بالظلـم وانتشـار مبـدأ

الاستمالة إلى الأقارب وتوليتهم المناصب بغير حقّ، والتوزيع غير العادل لأموال الدولة ممَّا سبَّب ظهور طبقة الفقراء والمستضعفين والمحرومين.

٣. تولي الإمام علي (عليه السلام) الحكم فأحدث تغييرًا شاملًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا، إذ تميزت مدة حكمه بالعدل والإنصاف وإحقاق الحقِّ لأصحابه، والقضاء على التفاوت الطبقي بين الناس، فقد ركَّز على العدالة الاجتماعية من أوَّل يوم استلم فيه الحكم، فعزل الولاة المستبدين وأبعدهم ممَّن ولَّاهم عثمان، ومصادرة أموالهم التي وهبت بغير حقٍّ لكلِّ من هبَّ ودبَّ ممَّا أدَّى إلى هدرٍ بالمال العام، وظهور طبقات الأثرياء والمتنفذين بالسلطة، يقابل ذلك فقر مدقع لعامَّة الشعب، وأعادها إلى بيت المال، ورفع الاستبداد وقضى على التفاوت الطبقي ممَّا أثار أحقادهم ضده.

٤. حارب الإمام علي (عليه السلام) الفساد بكلِّ أشكاله ولم يساوم على مبادئ العدل، ولم يهادن أحدًا مهما كان، ممَّا أثار حفيظتهم وتحولوا إلى طرف معارضة حكمه، وقد شنُّوا الحرب عليه، ولم يؤثر ذلك عليه، واستمرَّ بمحاربة الفساد في دولته حتى وصل الأمر ليعترف القريب والبعيد بعدالته، وليؤلف بذلك الأديب المسيحي جورج جرداق كتابه المشهور الإمام علي صوت العدالة الإنسانية.

٥. بدَّل الإمام (عليه السلام) أغلب الولاة واستند في اختيار بدلائهم ممَّن يتصفون بالأمانة والصدق والعمل على خدمة الناس والرفق بهم، والابتعاد عن الغلو وأن لا يكونوا أعوانًا للظالمين، ومن الذين يحافظون على خزانة مال المسلمين، وأن لا تكون لهم سابقة في معاونة أهل

الظلم.

٦. حذَّر الإمام علي (عليه السلام) عماله على الأمصار أشد التحذير من التلاعب بأموال الدولة، أو من التصرف بها من دون أن يرجع في ذلك إلى لوائح إدارية أو قانونية، ووجَّه الولاة والعمال أن يرفقوا بالناس ولا يتساهلوا مع المستغلين ويضربوا على أيديهم، مع تحقيق العدل الذي لا يميل إلى قريبٍ ولا يساير أحدًا إلا بالحق، ويتجلى ذلك عبر العديد من الوصايا والرسائل إلى عماله على الأمصار.

٧. إنَّ غياب العدالة في الوقت الحاضر بكلِّ أوجهها فلم يجرأ أحد من اتخاذ إجراءات الإمام في مصادرة الأموال التي وهبت بغير حقٍ لكلِّ من هبَّ ودبَّ ممَّا أدَّى إلى هدرٍ بالمال العام، وظهور طبقات الأثرياء والمتنفذين بالسلطة، مقابل فقر مدقع لعامة الشعب وانتشاره بكلِّ أوجهه سواء فقر المادة أو فقر المعرفة أو فقر الصحة.

٨. شخَّص الإمام (عليه السلام) مشكلة الفقر والحاجة ووضع لها حلولًا استراتيجيةً ملائمةً للقضاء عليه، ومنح المحتاجين والفقراء حقهم الذي أمر به الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم، تمثلت بحلول دفع الفقر ومنع وقوعه، وإيجاد عوامل الثروة والغنى، ووضع حلول رفع الفقر وطرق معالجته بعد وقوعه.

٩. أكَّد (عليه السلام) على العلم والمعرفة والكفاءة والنزاهة في تولي المناصب العليا في دولته، ووضع الشروط لتولي المناصب والتركيز على مقومات نجاحها.

ثانيًا: التوصيات

١. التوصيات في مجال القضاء على الفقر ومكافحته:

• التوزيع العادل لأموال الزكاة والخمس لمستحقيها من الفقراء

والمحتاجين وكلّ الفئات المشمولة بهذه الأموال كما ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، وهي حقوق واجبة يلزم الفرد المكلف بإخراجها على الصعيدين الشرعي والأخلاقي، لأنَّها لا تعدُّ جزءًا من أمواله الشخصية، بل هي حقٌّ من حقوق الآخرين أودعها الله سبحانه وتعالى في أمواله، وهذا ما سار عليه إمامنا أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

• جعل حقًّا ثابتًا وواجبًا للفقراء في أموال الأغنياء يساهم -بشكل فعال- في إعادة توزيع الثروة الاجتماعية، وهذا الأصل هو جوهر فكرة الرسالة الإسلامية حول (العدالة الاجتماعية) وإمكانية تطبيقها في النظام الاجتماعي الإسلامي، فالصدقة المستحبة أو الهدية أو الإنفاق المستحب ليست حقًا.

• توفير فرص العمل، وهو أهم عامل يسهم في التخفيف من الفقر والبطالة، والحصول على فرصة عمل يعدُّ اليوم من أهمِّ ما يطلبه العاطلين، وتؤكد نظرية الاقتصاد الإسلامي بأنَّ الانتفاع بالموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى من أرض وموارد أوليه تقوم على أساس العمل كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم.

٢. التوصيات في مجال الرعاية الاجتماعية و تحقيق فرص العمل:

• وضع سياسات للرعاية الاجتماعية التي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للأسر والمجتمعات الريفية، وحماية الشرائح الضعيفة ومكافحة الفقر، هي من الأبعاد المهمة لتحقيق الأمن الاقتصادي. وتشمل تلك السياسات بشكل خاص البرامج والمشاريع ذات التمويل الصغير، وبرامج الأسر المنتجة، وتشغيل الخريجين العاطلين

عن العمل، ورعاية الطلاب المتفوقين، مع تحقيق احتياجات مختلف الفئات في المجتمع التي تحتاج إلى رعاية.

• أن تعمل الدولة على تعزيز آلية القروض الصغيرة التي تعد الأداة الاقتصادية للتنمية الفاعلة، والتي تشكل جزءًا من اقتصاديات العالم النامي، بوصفها أحد الحلول الناجعة للحد من الفقر، والعراق اليوم أكثر حاجة للتوسع في تطبيق هذه الآلية.

• العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لانعاش القطاعات الاقتصادية عن طريق العمل على عمارة الأرض التي تسهم في تحقيق فرص عمل جديدة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل على تكثيف الجهود لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادته، والاعتماد على الذات في توفير المواد الضرورية واللازمة لإدامة القاعدة الصناعية واستمرارها للصناعات التحويلية وصناعة المنتجات النفطية.

٣. التوصيات في مجال العناية بالكفاءات العليا:

• تحديد الأسس العلمية والمهنية وعد الكفاءة العلمية والنزاهة الأساس في تولي المناصب العليا في الدولة، والتشديد على عدم التساهل أو توظيف من لهم شبهات الفساد ومحاربة الفاسدين أينما كانوا.

• اختيار المسؤولين ممَّن يتصفون بالأمانة والصدق، والعمل على خدمة الناس والابتعاد عن الغلوِّ وأن لا يكونوا أعوانًا للظالمين، ويحافظوا على خزانة مال الدولة، وأن لا تكون لهم سابقة في معاونة أهل الظلم.

• تقليص القبول بالاختصاصات التي تعاني من فائض عن حاجة سوق العمل ولا يوجد طلب عليها، وسد الفروع التي أثبت عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، مع تحديد

نسب من القبول في المدارس المهنية من مخرجات التعليم المتوسط؛ لتلافي ارتفاع الأعداد التي تتخرج من المدارس الإعدادية، وتقليص القبول بالجامعات لرفد المعامل والمصانع؛ كونهم تلقوا تدريبًا عمليًّا في أثناء الدراسة.

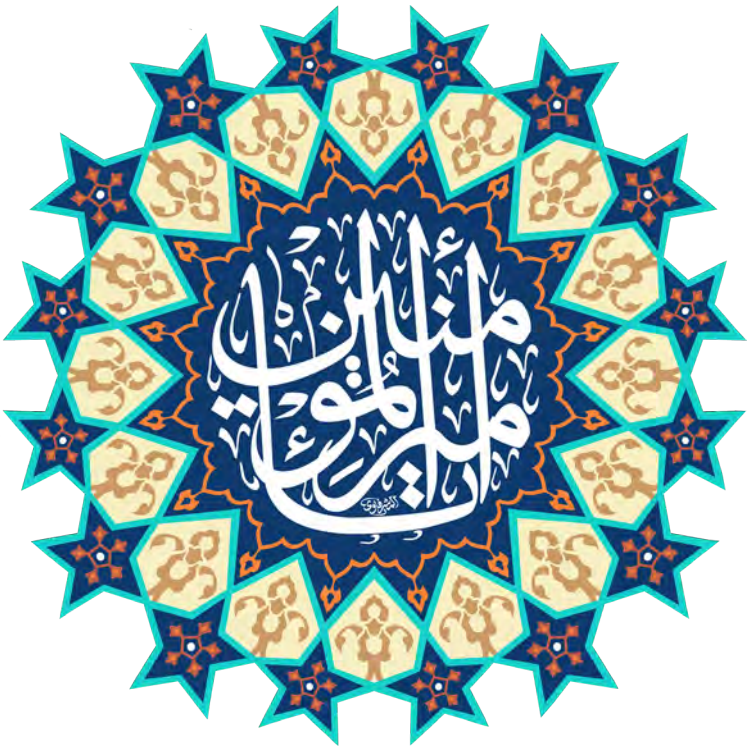

الهوامش

(١) الأمالي، الطوسي: ٥٥٩.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ٣/ ٦٠.

(٣)ينظر: بين النُّمو والتنمية الاقتصادية (مقال)، جلال خشيب، منشور في الشبكة العالمية على موقع الألوكة الشرعية، بتاريخ: ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤، على الرابط: https://www.alukah.net/sharia/077717//.

(٤) سورة المؤمنون: ١٨- ١٩.

(٥) سورة المؤمنون: ٢١.

(٦) سورة الحج: ٧٤.

(٧) كتاب اقتصادنا، للعلامة السيد محمد باقر الصدر: ٢٧٩.

(٨) سورة النساء: ٥٨.

(٩) ينظر: المجتمع والعدالة (مقال) منشور على الشبكة العالمية على موقع جريدة أبو الهول، على الرابط: https://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=36099.

(١٠) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ١٩٤.

(١١) الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٢/ ٥٥٧.

(١٢) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٥٧، والبداية فيه غير موجودة ذكرها ابن أبي الحديد: ١/ ٢٥٤.

(١٣) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ١٨٣.

(١٤) ميزان الحكمة: ١٢٤.

(١٥) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٢٥.

(١٦) ميزان الحكمة: ١٢٤.

(١٧) كانوا يريدون منه الإغداق على نفسه وعلى المقربين منه. ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٢/ ٣٣٣.

(١٨) الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٢/ ٣٣٣.

(١٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤١٢.

(٢٠) المصدر نفسه: ٤١٣- ٤١٤.

(٢١) المصدر نفسه: ٤١٥.

(٢٢) المصدر نفسه: ٤١٦- ٤١٨.

(٢٣) الكامل في التاريخ: ٢/ ٧٤٨.

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٥) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٨٣.

(٢٦)المصدر نفسه: ٤٢٦- ٤٤٥.

(٢٧)الإمام علي صوت العدالة الإنسانية:

١/ ٤٨.

(٢٨)المصدر نفسه: ١/ ١٣.

(٢٩)المصدر نفسه: ١/ ٤١.

(٣٠) تاريخ الخلفاء، السيوطي: ٧٨.

(٣١)الإمام علي (عليه السلام)، الهمداني: ٤٩٤.

(٣٢) ينظر: الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي (بحث)، د. خضير عباس أحمد النداوي، مجلة لباب، ع ٨، ٢٠٢٠م: ١٧٠.

(٣٣) حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، منظمة الأمم المتحدة، سلسة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، ع ٥، ٢٠١٠م: ٦.

(٣٤) ينظر: واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها (بحث)، م. م. مي حمودي عبدالله الشمري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٧، ٢٠١٣م: ١٤٣.

(٣٥) الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، إعداد: العميد المتقاعد الدكتور أحمد علو، مجلة الجيش، ع: ٣٩٢، ٢٠١٨م، مقال منشور على الشبكة العالمية.

(٣٦)نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٥٣٣.

(٣٧) روائع نهج البلاغة: ٨٣.

(٣٨) سورة البقرة: ٣.

(٣٩)سورة الحج: ٤١.

(٤٠) سورة البقرة: ٢٧٧.

(٤١) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٣٧.

(٤٢) سورة البقرة: ٢٩.

(٤٣) سورة التوبة: ٣٤.

(٤٤) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٧٩.

(٤٥) الكافي: ٥/ ٢٧٩، الموات: الأرض الميتة.

(٤٦) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٨٣- ٨٤.

(٤٧) سورة البقرة: ٢٩.

(٤٨) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٦٢.

(٤٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٦.

(٥٠) سورة الأعراف: ٩٦.

(٥١) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٧٣، وما بعدها.

(٥٢) ينظر: استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية (بحث)، المهندس: جابر يوسف محمد: ٨. البحث منشور على الشبكة العالمية على الموقع:

https://ao-academy.org/20112427/10/.html.

(٥٣) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٧٩.

(٥٤) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٢٥.

(٥٥) المصدر نفسه: ٤٣٦.

(٥٦) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٨٣.

(٥٧) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري: ٤/ ٢٢١.

(٥٨) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٠- ٢٢١.

(٥٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤١٨.

(٦٠) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٦٢- ١٦٩.

(٦١) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري: ١٠/ ٢١٤.

(٦٢) ميزان الحكمة: ٣/ ٢٤٤١.

(٦٣) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٩.

(٦٤) بحار الأنوار: ٧٣/ ٣١٩.

(٦٥) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٨٦.

(٦٦) ينظر: وسائل الشيعة: ١٥/ ٦٦.

(٦٧) الأمالي، الطوسي: ٨.

(٦٨) بحار الأنوار: ٣٤/ ١٣٨.

(٦٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٥٤.

(٧٠) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٨٦.

(٧١) سورة التوبة: ٣٤.

(٧٢) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٨- ٤٣٩.

(٧٣) سورة البقرة: ٢٧٧.

(٧٤) ينظر: الزكاة. أول نظام عرفته البشرية لرعاية الفقراء، مقال منشور على موقع الاتحاد، بتاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١٨م، على الرابط:

https://www.alittihad.ae/article/175342018 //

(٧٥) سورة التوبة: ٦٠.

(٧٦) سورة الأنفال: ٤١.

(٧٧) الأمالي، الشيخ الصدوق: ٢٩٠.

(٧٨) جامع الأخبار: ١٠١.

(٧٩) الأمالي، الشيخ الصدوق: ٢٤٤.

(٨٠) الإمامة والسياسة: ١/ ٧١.

(٨١) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٧٧.

(٨٢) ينظر: دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية، (مقال) منشور على موقع وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية البشرية.

(٨٣) ينظر: تأملات قانونية في رسالة القضاء للإمام علي (عليه السلام)، د. عباس زبون العبودي، (بحث)، مجلة جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، ع ١٤٣٠،٧هـ- ٢٠٠٩م: ٢٨.

(٨٤) موسوعة أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، الشيخ هادي النجفي: ٧/ ٢٢٢.

(٨٥) بحار الأنوار: ٧٤/ ٤١٢.

(٨٦) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٥.

(٨٧) المصدر نفسه: ٤٣٥.

(٨٨) المصدر نفسه: ٤٣١.

(٨٩) المصدر نفسه: ٤٣٤.

(٩٠) المصدر نفسه: ٤٣٠.

(٩١) المصدر نفسه: ٤٢٥.

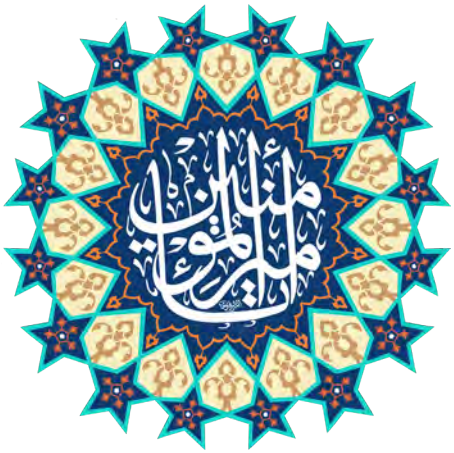

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

• استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، السيد مرتضى الشيرازي، هيئة محمد الأمين (صلى الله عليه وآله)، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

• اقتصادنا، للعلامة السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، ط٢٠، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

• الأمالي، الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، ط١، قم المقدسة، ١٤١٧هـ.

• الأمالي، الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، ط١، ١٤١٤هـ.

• الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) مَنْ حُبُّه عنوان الصحيفة، أحمد الرحماني الهمداني، مكتبة الصدوق، طهران.

• الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، مطبعة الأندلس، ط١، بيروت، ٢٠١٠م.

• الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق الأستاذ علي شيري، انتشارات الشريف الرضي، ط١، مطبعة أمير، قم- إيران، ١٤١٣ هـ.

• بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار تأليف العلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي (قدس الله سره)، دار احياء التراث العربي، ط٣، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

• تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي (ات: ٩١١ هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

• جامع الأخبار (معارج اليقين في أصول الدين)، الشيخ محمّد بن محمّد السبزواري، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- قم.

• روائع نهج البلاغة، إعداد وترتيب: جورج جرداق، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، مطبعة باقري، ط٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

• الكافي، الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، محمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، ط ٤، طهران، ١٤٠٧هـ.

• الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد

السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
• مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، تصحيح: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٥٦م.
• موسوعة أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، الشيخ هادي النجفي، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
• موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، دار الحديث، ط ٢، قم المقدسة، ١٤٢١هـ.
• ميزان الحكمة، محمد الريشهري، تحقيق: دار الحديث، مطبعة دار الحديث، ط ١، ١٤١٦هـ.
• نهج البلاغة، الإمام علي (عليه السلام)، جمع: الشريف الرضي، تحقيق: صبحي الصالح، دار الكتب المصري، ط٤، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
• وسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط٢، ١٤١٤هـ.

البحوث والمقالات:

• استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية (بحث)، المهندس: جابر يوسف محمد: البحث منشور على الشبكة العالمية على الموقع:
https://ao-academy.org/20112427/10/.html.
• الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، إعداد: العميد المتقاعد الدكتور أحمد علو، مجلة الجيش، ع: ٣٩٢، ٢٠١٨م، مقال منشور على الشبكة العالمية.
• بين النُّمو والتنمية الاقتصادية (مقال)، جلال خشيب، منشور في الشبكة العالمية على موقع الألوكة الشرعية، بتاريخ: ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤ ، على الرابط:
https://www.alukah.net/sharia/077717//.
• تأملات قانونية في رسالة القضاء للإمام علي (عليه السلام)، د. عباس زبون العبودي، (بحث)، مجلة جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، ع٧،١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
• حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات

الحد من الفقر، منظمة الأمم المتحدة، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، ع ٥، ٢٠١٠م.

• دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية، (مقال) منشور على موقع وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية البشرية.

• الزكاة. أول نظام عرفته البشرية لرعاية الفقراء، مقال منشور على موقع الاتحاد، بتاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١٨م، على الرابط:

https://www.alittihad.ae/article/175342018 //

• الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي (بحث)، د. خضير عباس أحمد النداوي، مجلة لباب، ع ٨، ٢٠٢٠م.

• المجتمع والعدالة (مقال) منشور على الشبكة العالمية على موقع جريدة أبو الهول، على الرابط:

https://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=36099.

• واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها (بحث)، م. م. مي حمودي عبدالله الشمري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٧، ٢٠١٣م.